فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الإثنين 23 ذو القعدة 1447هـ 11 مايو/ أيار Monday 11 May 2026
العدد 6386 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين أون لاين
20070503

حماس": استهداف شرطة غزة يهدف إلى إدامة حالة الفلتان الأمني وبث الفوضى

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن استمرار استهداف الاحتلال للمنظومة الشرطية في قطاع غزة، يمثل استمراراً لجرائم وإرهاب العدو ضد الشعب الفلسطيني. وأكدت حماس في تصريح صحفي، أمس، أن الاستهداف الممنهج للشرطة، يهدف إلى إدامة حالة الفلتان الأمني

2

إجلاء 44 مريضًا للعلاج خارج غزة

غزة/ فلسطين:

غادر 107 فلسطينيين بين مرضى ومرافقين، أمس، قطاع غزة، في عملية إجلاء طبي لعدد من المرضى عبر معبر رفح البري، جنوبي القطاع، لتلقي العلاج والرعاية الطبية خارج غزة.

وأفادت جمعية "الهلال الأحمر الفلسطيني" في بيان صحفي أمس، أن عملية الإجلاء اليوم شملت 44 مريضًا و63 مرافقًا، بإجمالي 107 أشخاص، ضمن جهود التنسيق مع منظمة الصحة العالمية. وقالت إنَّ عملية الإجلاء جرت من مستشفى التأهيل الطبي التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث عملت

3

4 شهداء في 13 خرقًا إسرائيليًا جديدًا لاتفاق التهدئة بغزة

غزة/ تامر قشطة:

استشهد أربعة مواطنين، بينهم مدير مباحث شرطة خانيونس، وأصيب آخرون، أمس، في سلسلة خروقات إسرائيلية متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك في اليوم الـ214 منذ سريان اتفاق التهدئة الموقع في شرم الشيخ بوساطة عربية وأمريكية.

وأعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة استشهاد المقدم وسام فايز عبد الهادي، مدير مباحث شرطة خانيونس، والرقيب فادي عبد المعطي هيكل، إثر غارة نفذتها طائرة مسيرة إسرائيلية استهدفت مركبتهما في حي الأمل غرب مدينة خانيونس جنوبي القطاع. ورصد مراسل «فلسطين» عملية الاستهداف التي وقعت مقابل جمعية إعمار

2

فلسطينيون يؤدون صلاة الجنازة على جثامين عدد من الشهداء في خانيونس أمس (تصوير/رمضان الأغا)

اغتيال مدير مباحث خانيونس.. استهداف إسرائيلي ممنهج للأجهزة الأمنية ومحاولة لنشر الفوضى في غزة

خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:

في وقت تتصاعد محاولات الاحتلال الإسرائيلي لإغراق قطاع غزة بحالة من الفوضى والانهيار المجتمعي، يواصل استهدافه المباشر لعناصر الشرطة والأجهزة الأمنية، في مسعى واضح لضرب المنظومة المدنية وزعزعة الاستقرار الداخلي، بعدما فشل طوال شهور

2

العكلوك: العشائر الفلسطينية في غزة صمام أمان وحصن للوحدة المجتمعية خلال الحرب

غزة/ جمال غيث:

أكد عضو التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية، الدكتور علاء الدين العكلوك، أن العشائر والعائلات الفلسطينية لعبت دوراً وطنياً واجتماعياً محورياً خلال الحرب المستمرة على قطاع غزة، وأسهمت بشكل كبير في الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني وصون نسيجه الاجتماعي في الظروف الإنسانية والأمنية القاسية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني.

وأوضح العكلوك، لصحيفة "فلسطين"، أمس، أن ما يتعرض له قطاع غزة من حرب مدمرة طالت الإنسان والشجر والحجر، فرض على جميع مكونات المجتمع الفلسطيني تحمل مسؤوليات

5

التراجع الأمريكي ومحدودية دور الوسطاء يفتحان الباب أمام تهرّب الاحتلال من استحقاقات المرحلة الأولى

رام الله – غزة/ محمد عيد:

تتواصل مفاوضات وقف إطلاق النار في حالة جمود، على الرغم من مرور أكثر من ستة أشهر على اتفاق شرم الشيخ في أكتوبر/تشرين الأول 2025، الذي تم برعاية الإدارة الأمريكية وبضمانة الوسطاء (قطر، ومصر، وتركيا). ويستفيد الاحتلال الإسرائيلي من هذا التعثر عبر مواصلة خروقاته اليومية في قطاع غزة المدمّر.

ومع التركيز الأمريكي على المصالح الإسرائيلية، تراجع دور إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مراقبة تنفيذ خطة وقف إطلاق النار التي طرحها، مع بقاء دور الوسطاء محدوداً في إلزام الاحتلال بالجدول الزمني الخاص

5

تحميل بنك فلسطين وسلطة النقد المسؤولية

مطالبات واسعة بوقف تقييد الحسابات المصرفية في غزة

غزة/ جمال غيث:

شارك مئات الأسرى المحررين وذووهم ووجهاء وممثلون عن الفصائل ومتضررون من السياسات المصرفية في مسيرة احتجاجية انطلقت من منطقة ضبيط جنوب مدينة غزة باتجاه فرع بنك فلسطين في منطقة السرايا، رفضاً لتجميد وتقييد الحسابات المصرفية، ولا سيما حسابات الأسرى المحررين وعائلاتهم. ورفع المشاركون

4

"سيف القدس".. المعركة التي وحّدت الفلسطينيين تحت راية واحدة

غزة/ عبد الله التركماني:

يستحضر الفلسطينيون محطة مفصلية من محطات النضال الفلسطيني بمرور الذكرى الخامسة لمعركة "سيف القدس"، التي أعادت رسم معادلات الصراع مع الاحتلال، حين توحدت غزة والقدس والضفة تحت عنوان واحد: الدفاع عن القدس والأقصى.

لم تكن المعركة مجرد مواجهة عسكرية استمرت 11 يوماً، بل رسالة واضحة بأن فلسطين جسد واحد، وأن الاعتداء على القدس سيواجه برد من المقاومة. خلال تلك الأيام، فرضت المقاومة حضورها بقوة، وأربكت حسابات الاحتلال بصواريخ وصلت إلى عمق المدن المحتلة، وأدخلت أسلحة نوعية غيّرت موازين المواجهة، وكشفت هشاشة الجبهة الداخلية للاحتلال أمام العالم.

لقد شكلت "سيف القدس" نقطة تحول في تاريخ المقاومة الفلسطينية، ورسخت قناعة

3

البرغوثي: (إسرائيل) استخدمت أوسلو لتعزيز الاستيطان

رام الله/ فلسطين:

قال الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، إن قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي مناقشة إلغاء اتفاق أوسلو وملحقاته يكشف الوجه الحقيقي لـ "إسرائيل"، ويؤكد أنها

3

"أبو سلمية": عشرات آلاف الجرحى مهددون بفقد الأعضاء أو الحياة

غزة/ فلسطين:

قال مدير مستشفى الشفاء الطبي، محمد أبو سلمية، إنَّ عشرات الآلاف من الجرحى في قطاع غزة بحاجة إلى جراحات متقدمة، محذراً من أنَّ أي تأخير لعلاجها قد يؤدي إلى فقدان الأعضاء أو

4

حرب الاستنزاف جنوب لبنان.. كيف يواجه حزب الله آلة الحرب الإسرائيلية؟

غزة- بيروت/ علي البطة:

يكرس حزب الله في مواجهته مع جيش الاحتلال الإسرائيلي تكتيكات قتالية تقوم على الاستنزاف والكمائن والضربات الدقيقة، في ظل المواجهات المستمرة على جبهة جنوب لبنان

5

4 شهداء في 13 خرقًا إسرائيليًا جديدًا لاتفاق التهدئة بغزة

غزة/ تامر قشطة:
استشهد أربعة مواطنين، بينهم مدير مباحث شرطة خانيونس، وأصيب آخرون، أمس، في سلسلة خروقات إسرائيلية متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك في اليوم الـ214 منذ سريان اتفاق التهدئة الموقع في شرم الشيخ بوساطة عربية وأمريكية.
وأعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة استشهاد المقدم وسام فايز عبد الهادي، مدير مباحث شرطة خانيونس، والرقيب فادي عبد المعطي هيكل، إثر غارة نفذتها طائرة مسيرة إسرائيلية استهدفت مركبتهما في حي الأمل غرب مدينة خانيونس جنوبي القطاع.
ورصد مراسل "فلسطين" عملية الاستهداف التي وقعت مقابل جمعية إعمار في حي الأمل المكتظ بالسكان، وأسفرت عن استشهاد عبد الهادي ومرافقه على الفور، في عملية اغتيال جديدة طالت كوادر الأجهزة الشرطية في القطاع.
وفي وسط قطاع غزة، استشهد المواطن موسى عبد الله خليل الخواص (36 عامًا)، متأثرًا بجراح أصيب بها جراء قصف إسرائيلي استهدف مجموعة من المدنيين قرب دوار مكي في مخيم المغازي فجر أمس، ما رفع عدد شهداء الهجوم إلى اثنين.
كما أسفر القصف ذاته عن إصابة عدد من المواطنين بجروح متفاوتة، فيما أصيب مواطن آخر جراء إلقاء طائرة إسرائيلية مسيرة قنبلة على منطقة الشاكوش شمال مدينة رفح جنوب القطاع.
وشهدت مناطق متفرقة من قطاع غزة عمليات إطلاق نار وقصف مدفعي مكثف، حيث استهدفت مدفعية الاحتلال محيط وادي غزة وسط القطاع، بالتزامن مع تمركز دبابات إسرائيلية قرب شارع صلاح الدين في منطقة نتساريم جنوب مدينة غزة.
وفي مخيم البريج وسط القطاع، أطلقت الآليات العسكرية الإسرائيلية النار بشكل كثيف شرقي المخيم، بالتزامن مع قصف مدفعي طال المناطق الشمالية منه.
كما أطلقت دبابات الاحتلال المتمركزة قرب مفترق سوق الخضار في حي الشجاعية شرق مدينة غزة نيرانها باتجاه المناطق السكنية، فيما تعرضت المنطقة الشرقية من بلدة القرارة شمال شرقي خانيونس لقصف مدفعي.
وفي غرب مدينة غزة، أطلقت طائرات "كواد كابتر" النار في محيط منطقة الميناء، تزامنًا مع إطلاق زوارق الاحتلال الحربية نيرانها تجاه شاطئ المدينة.
وفجر أمس، نسف جيش الاحتلال عدة مبانٍ مدنية في المناطق الشرقية لمدينة غزة، في استمرارٍ واضح لانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار.
وكان المكتب الإعلامي الحكومي في غزة قد وثّق ارتكاب الاحتلال 377 خرقا لاتفاق التهدئة خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي، أسفرت عن استشهاد 111 مواطنًا وإصابة 376 آخرين.

اغتيال مدير مباحث خانيونس.. استهداف إسرائيلي ممنهج للأجهزة الأمنية ومحاولة لنشر الفوضى في غزة

خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:
في وقت تتصاعد محاولات الاحتلال الإسرائيلي لإغراق قطاع غزة بحالة من الفوضى والانهيار المجتمعي، يواصل استهدافه المباشر لعناصر الشرطة والأجهزة الأمنية، في مسعى واضح لضرب المنظومة المدنية وزعزعة الاستقرار الداخلي، بعدما فشل طوال شهور الحرب في تفكيك حالة التماسك المجتمعي بين المواطنين.
وفي أحدث هذه الاستهدافات، أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، أمس، استشهاد المقدم وسام فايز عبد الهادي، مدير مباحث شرطة خانيونس، والرقيب فادي عبد المعطي هيكل، إثر غارة إسرائيلية استهدفت مركبتهما في حي الأمل غرب مدينة خانيونس.
وقال الدكتور خضر عبد الهادي، شقيق الشهيد وسام عبد الهادي، إن نبأ استشهاد شقيقه كان "صادماً وثقيلاً بصورة لا توصف"، مؤكداً أن وسام كان نموذجاً للضابط القريب من الناس والمتواضع في تعامله، رغم المناصب التي تقلدها داخل جهاز الشرطة.
وأوضح أن الشهيد، البالغ من العمر 37 عاماً، كان خريج تربية رياضية قبل التحاقه بكلية الشرطة، حيث حصل على مراتب متقدمة، وتدرج في العمل الأمني حتى أصبح مديراً لمباحث شرطة خانيونس.
وأضاف عبد الهادي لصحيفة "فلسطين" أن "الاحتلال يستهدف التعليم والأمن تحديداً، لأنه يدرك أن ضرب هذين القطاعين يعني الوصول إلى حالة الفوضى التي يريدها داخل غزة"، مشيراً إلى أن شقيقه "لم يكن صاحب امتيازات أو حياة مترفة، بل عاش بسيطاً قريباً من الناس، يساعد الجميع ويحاول حل مشكلاتهم".
وبيّن أن استهداف الأجهزة الشرطية في غزة لم يعد مرتبطاً بالجانب الأمني فقط، بل أصبح جزءاً من سياسة تهدف إلى تفكيك البنية المدنية، خصوصاً مع اعتماد السكان خلال الحرب على الشرطة لتنظيم شؤون الحياة اليومية، وتأمين المساعدات، ومنع الفوضى والسرقات.
من جهته، قال محمد الهندي، صديق الشهيد وسام عبد الهادي، إن الأخير كان متوجهاً إلى عمله صباحاً "كأي يوم عادي"، قبل أن تستهدفه طائرات الاحتلال بشكل مباشر رغم وجوده في منطقة وُصفت بالآمنة.
وأضاف: "وسام كان رجل شرطة يخدم المواطنين فقط، يحل مشاكل الناس ويحافظ على الأمن الداخلي، ولم يكن يشكل أي تهديد لأحد"، معتبراً أن استهداف الشرطة يأتي في إطار "محاولات الاحتلال نشر الفوضى وتعزيز حالة الانفلات داخل المجتمع".
وأكد أن استمرار قصف عناصر الأمن والشرطة يضاعف معاناة السكان الذين يعيشون أصلاً ظروفاً إنسانية كارثية، في ظل نقص الغذاء والمياه وغياب أدنى مقومات الحياة.
ومع تكرار استهداف الكوادر الشرطية والأمنية، تتزايد المخاوف من سعي الاحتلال إلى إضعاف أي قدرة محلية على حفظ النظام العام، في وقت يواجه فيه قطاع غزة واحدة من أكثر الحروب دموية وتدميراً في تاريخه.

حماس": استهداف شرطة غزة يهدف إلى إدامة حالة الفلتان الأمني وبث الفوضى

غزة/ فلسطين:
قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن استمرار استهداف الاحتلال للمنظومة الشرطية في قطاع غزة، يمثل استمراراً لجرائم وإرهاب العدو ضد الشعب الفلسطيني.
وأكدت حماس في تصريح صحفي، أمس، أن الاستهداف الممنهج للشرطة، يهدف إلى إدامة حالة الفلتان الأمني وبث الفوضى، وإعاقة أي جهود للتعافي أو إعادة مظاهر الحياة الطبيعية لقطاع غزة.
وجددت مطالبتها للمجتمع الدولي، وخصوصاً الوسطاء والضامنين لاتفاق وقف إطلاق النار، بضرورة التدخل الفوري لوقف عدوان الاحتلال وانتهاكاته اليومية لاتفاق وقف أطلاق النار.
واختتمت "حماس" بيانها بمطالبة الأطراف الدولية بالعمل على تقديم الحماية والإغاثة اللازمة للشعب الفلسطيني في ظل استمرار هذا العدوان.

نادي الأسير: الاحتلال يصعّد جرائمه بحق الأسيرات في "الدامون"

رام الله/ فلسطين:
قال نادي الأسير الفلسطيني إنّ الفترة التي تزامنت مع الحرب الأخيرة شهدت تصعيدًا مضاعفًا داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما في وتيرة عمليات القمع الممنهجة. وأوضح النادي في بيان صحفي أمس، أن سجن "الدامون" يُعد من أبرز السجون التي شهدت تصاعدًا في هذه العمليات، حيث تحتجز فيه غالبية الأسيرات البالغ عددهن (88) أسيرة، إلى جانب عدد منهن في مراكز التحقيق والتوقيف.
وأضاف أن من بين الأسيرات طفلتان، وثلاث أسيرات حوامل في أشهرهن الأولى، اعتُقلن مؤخرًا على خلفية ما يدّعيه الاحتلال بـ"التحريض".
وتابع أنّه استنادًا إلى إفادات لأسيرات داخل السجن، وأخريات أفرج عنهن مؤخرًا، فإن وحدات القمع التابعة لإدارة سجون الاحتلال نفّذت ما لا يقل عن عشر عمليات قمع خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026، رافقتها اعتداءات بالضرب المبرح، وإجبار الأسيرات على الاستلقاء أرضًا وتقييد أيديهن إلى الخلف، والتعمّد بالاعتداء عليهن وهنّ بهذه الوضعية من قبل السجّانات والسجّانين، ما تسبب بإصابة عدد منهن برضوض.
وأشار إلى أنّه إلى جانب عمليات القمع، تصاعدت كذلك سياسات العزل بحقهن، إذ تعرضت ست أسيرات على الأقل للعزل، من بينهن أسيرات تجاوزت مدة عزلهن أسبوعين وأكثر.
ولفتت الأسيرات إلى حالة الاكتظاظ الشديد التي تسود الزنازين، خاصة مع تصاعد حملات الاعتقال الممنهجة والمستمرة، حيث تحتجز بعض الزنازين اليوم أكثر من عشر أسيرات، تضطر غالبيتهن للنوم على الأرض.
وتطرق نادي الأسير إلى جريمة التجويع بوصفها إحدى أبرز السياسات التي تكررت في إفادات الأسيرات، لا سيما خلال الفترة التي تزامنت مع أعياد الاحتلال، حيث فقدت إحدى الأسيرات نحو 30 كيلوغرامًا من وزنها، بعد عدة شهور على اعتقالها.
وبيّن أنّ جميع الأسيرات أكّدن استمرار جملة من السياسات التي تحوّلت إلى ممارسات ثابتة منذ الإبادة، من بينها سياسة التفتيش العاري، لا سيما عند نقلهن إلى سجن "هشارون" كمحطة توقيف مؤقتة، أو عند إدخالهن إلى سجن "الدامون".
وذكر أن الأسيرات يتعرضن لتفتيش مذل ومهين. ويُعدّ التفتيش العاري أحد أبرز السياسات المستخدمة على نطاق واسع، وأحد أشكال الاعتداءات الجنسية التي طالت الأسرى والأسيرات كافة.
وأشار إلى أنّ عددًا من الأسيرات يعانين من مشكلات صحية مزمنة، من بينهن أسيرتان مصابتان بالسرطان، تتعرضان للحرمان من العلاج، وسط تفاقم مستمر في أوضاعهما الصحية.
ولفت إلى أنّ غالبية الأسيرات، إما معتقلات على خلفية ما يدعيه الاحتلال "بالتحريض"، وكذلك اعتقالهن إداريًا على خلفية وجود ملف "سري".
وجدّد مطالبته بالإفراج عن الأسيرات المعتقلات تعسفياً، لا سيما الطفلات، والأسيرات المريضات، إلى جانب الأسيرات الحوامل، ووقف كافة أشكال الجرائم والانتهاكات المنظمة بحقهن، والتي تشكل وجهًا من أوجه الإبادة المستمرة بحق الأسرى والأسيرات.
يُذكر أنّ منظومة الاحتلال الإسرائيلي فرضت، في أعقاب جريمة الإبادة الجماعية، واقعًا غير مسبوق داخل السجون، عبر تكريس نظام تعذيب بنيوي قائم على التجويع، والتنكيل، والاعتداءات بمختلف أشكالها، بما فيها الاعتداءات الجنسية.
بالإضافة إلى فرض ظروف بيئية تسهم في انتشار الأمراض والأوبئة، فضلًا عن سياسات السلب والحرمان المنظمة، وعزل الأسرى والأسيرات عن العالم الخارجي، والاستمرار في منع عائلاتهم من زيارتهم.

بعد 6 أعوام بين الحبس المنزلي والاعتقال..

الاحتلال يفرج عن الأسيرة آية الخطيب من الداخل المحتل

الناصرة/ فلسطين:
أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عن الأسيرة آية الخطيب من بلدة عرعرة في الداخل المحتل بعد قضاء محكوميتها في سجون الاحتلال، ومعاناة متتالية لسنوات بين الاعتقال والحبس المنزلي.
وأمضت الخطيب حكمًا بالسجن في سجون الاحتلال لمدة عام وشهرين، ثم حُوّلت للحبس المنزلي لتقضي فيه عامين و3 أشهر قبل أن تسلّم نفسها في أيلول 2023 لقضاء حكمها البالغ 4 سنوات في سجون الاحتلال.
وتعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلي 88 أسيرة في سجونها، غالبيتهن في سجن الدامون، إلى جانب عدد منهن في مراكز التحقيق والتوقيف، وفق أحدث معطيات نشرها نادي الأسير الفلسطيني.
وأوضح نادي الأسير، أن من بين الأسيرات طفلتان، وثلاث أسيرات حوامل في أشهرهن الأولى، اعتُقلن مؤخراً على خلفية ما يدّعيه الاحتلال بـ"التحريض".
واستناداً إلى إفادات لأسيرات داخل السجن، وأخريات أُفرج عنهن مؤخراً، قال نادي الأسير، إن وحدات القمع التابعة لإدارة سجون الاحتلال نفّذت ما لا يقل عن عشر عمليات قمع خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007

إغاثية برية..

قافلة مغاربية ودولية تستعد للانطلاق من ليبيا إلى قطاع غزة

طرابلس/ سند:

أعلن الطبيب الجزائري وعضو الفريق الطبي في القافلة الإغاثية العالمية، الدكتور مراد كدير، أمس، وصول وفود مغاربية ودولية إلى الأراضي الليبية عبر المعبر الحدودي التونسي- الليبي، في إطار التحضيرات لانطلاق قافلة تضامنية باتجاه قطاع غزة.

وأوضح "كدير"، أن الوفود التي تضم مشاركين من الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، حظيت باستقبال شعبي ومجتمعي واسع من قبل عدد من الفعاليات المحلية الليبية عند المنفذ الحدودي، في مشهد يعكس حجم التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.

وأشار إلى أن الوفود تتجه حاليًا إلى المخيم المركزي في منطقة الزاوية، حيث من المقرر أن تلتقي مختلف الوفود المغاربية والدولية، بما في ذلك مشاركون من دول أوروبية وأمريكا اللاتينية، مثل تشيلي والإكوادور والبرازيل.

وحول البرنامج الخاص بالمشاركين قبل الانطلاق بالقافلة، بيّن "كدير" أنه سيتضمن عقد اجتماعات تنظيمية وتدريبات لمدة يومين، بهدف تنسيق الجهود وترتيب آليات استئناف انطلاق القافلة نحو قطاع غزة خلال الفترة المقبلة.

وتعكس المشاركة الدولية الواسعة بالقافلة، تنامي الحراك الشعبي العالمي الداعم للشعب الفلسطيني، وتعزز زخم المبادرات الإنسانية الساعية إلى كسر الحصار عن قطاع غزة، تبعًا لحديث ضيفنا.

وتأتي هذه التحركات البرية بالتوازي مع الاستعدادات الجارية لانطلاق "أسطول الصمود" البحري، في خطوة تكاملية تهدف إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية عبر مسارات متعددة.

ويؤكد القائمون على القافلة أن التنسيق بين المسارين البري والبحري يعكس مستوىً عاليًا من التنظيم والعمل المشترك بين مختلف الفعاليات الدولية، بما يسهم في مضاعفة التأثير الإنساني والسياسي لهذه المبادرة العالمية.

كما أشار المشاركون إلى أن تزامن القافلة البرية مع "أسطول الصمود" يحمل رسالة واضحة للمجتمع الدولي، مفادها أن التضامن مع الشعب الفلسطيني لم يعد مقتصرًا على المواقف، بل بات يتحول إلى أفعال ميدانية منظمة تتجاوز الحدود الجغرافية.

ومن المتوقع أن يشكل هذا التحرك المشترك نقطة تحول في مسار المبادرات الشعبية العالمية الداعمة لغزة، خاصة في ظل المشاركة الواسعة من نشطاء ومؤسسات من مختلف القارات، ما يعزز فرص تحقيق أهداف القافلة وإيصال صوت غزة إلى العالم.

وعلى مدار حرب الإبادة الجماعية المستمرة على قطاع غزة، انطلقت العديد من القوافل البرية والأساطيل البحرية بهدف كسر الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للقطاع المنكوب.

وواجهت هذه المبادرات والقوافل هجمات إسرائيلية أدت لاعتقال مئات الناشطين من مختلف دول العالم وترحيلهم لبلدانهم بعد تعرضهم للتنكيل والإهانة والتعذيب النفسي والجسدي ومنعهم من الوصول للقطاع.

وعلى الرغم من ذلك، يواصل الناشطون والمتضامنون مع فلسطين تحركاتهم في تنظيم القوافل الإنسانية للقطاع، تزامنًا مع تظاهرات مستمرة في العواصم العالمية.

وتواصل (إسرائيل) حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ما أسفر عن ارتقاء 72,737 شهيداً، في حين وصل عدد الإصابات إلى 172,539 إصابة.

النقاش بشأن إلغاء الاتفاقية يكشف وجه الاحتلال..

البرغوثي: (إسرائيل) استخدمت أوسلو لتعزيز الاستيطان

رام الله/ فلسطين:

قال الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، إن قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي مناقشة إلغاء اتفاق أوسلو وملحقاته يكشف الوجه الحقيقي لـ "إسرائيل"، ويؤكد أنها استخدمت الاتفاقيات مرحليًا لخدمة مشروعها الاستيطاني والتوسعي على حساب الحقوق الفلسطينية. وأوضح "البرغوثي" في تصريح صحفي أمس، أن اتفاق أوسلو، منذ توقيعه، كان مليئًا بالثغرات، وعلى رأسها عدم اشتراط وقف الاستيطان.

وأشار إلى أنه حذّر منذ البداية من أن "إسرائيل" والحركة الصهيونية تتعاملان مع الاتفاقيات كوسيلة مؤقتة لتغيير ميزان القوى لصالحهما، بينما ظل الهدف الأساسي ثابتًا ويتمثل في ضم وتهويد جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأضاف أن حكومة الاحتلال تكشف اليوم بشكل واضح رفضها إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لافتًا إلى أنها ألقت باتفاق أوسلو إلى "سلة المهملات" منذ سنوات طويلة، قبل أن تصل اليوم إلى مرحلة مناقشة إلغائه رسميًا.

وتابع: "لم يعد جائزًا بعد اليوم الاستمرار في الاختباء خلف شعارات السلام والمفاوضات، وما يسمى حل الدولتين، في ظل استمرار الاحتلال بارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني".

وشدد على ضرورة الانتقال إلى خطوات عملية تتمثل في فرض العقوبات ومقاطعة "إسرائيل"، خاصة بعد ما وصفه بجرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينيين.

وأوردت مصادر إعلامية إسرائيلية أنه من المقرر أن تناقش اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، اليوم الأحد، مشروع قانون قدمته عضو الكنيست ليمور هارميلخ من حزب "عوتسما يهوديت"، إلى جانب نواب آخرين من الحزب، يقضي بإلغاء اتفاقيات "أوسلو" و"الخليل" و"واي ريفر" الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أن مشروع القانون يطرح إلغاء الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل كامل، ولن تعود ملزمة لإسرائيل أو لأي جهة تمثلها.

ويأتي طرح مشروع القانون في ظل تصاعد الدعوات داخل أوساط اليمين الإسرائيلي لإعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، خاصة بعد الحرب الأخيرة وتزايد الانتقادات لاتفاقيات أوسلو من جانب أحزاب اليمين القومي والديني.

وتُعد اتفاقية أوسلو أو "إعلان المبادئ" أول اتفاقية رسمية مباشرة بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهدفت إلى إيجاد إطار عمل لحل الصراع من خلال مرحلة انتقالية لـ "الحكم الذاتي". ووُقعت الاتفاقية في واشنطن عام 1993، وتضمنت اعترافاً متبادلاً بين الاحتلال ومنظمة التحرير، حيث اعترفت المنظمة بـ "حق إسرائيل في الوجود"، بينما اعترفت الأخيرة بالمنظمة كـ "ممثل شرعي" للشعب الفلسطيني.

"سيف القدس".. المعركة التي وحّدت الفلسطينيين تحت راية واحدة

غزة/ عبد الله التركماني:

يستحضر الفلسطينيون محطة مفصلية من محطات النضال الفلسطيني بمرور الذكرى الخامسة لمعركة "سيف القدس"، التي أعادت رسم معادلات الصراع مع الاحتلال، حين توحدت غزة والقدس والضفة تحت عنوان واحد: الدفاع عن القدس والأقصى.

لم تكن المعركة مجرد مواجهة عسكرية استمرت 11 يوماً، بل رسالة واضحة بأن فلسطين جسد واحد، وأن الاعتداء على القدس سيواجه برد من المقاومة. خلال تلك الأيام، فرضت المقاومة حضورها بقوة، وأربكت حسابات الاحتلال بصواريخ وصلت إلى عمق المدن المحتلة، وأدخلت أسلحة نوعية غيّرت موازين المواجهة، وكشفت هشاشة الجبهة الداخلية للاحتلال أمام العالم.

لقد شكلت "سيف القدس" نقطة تحول في تاريخ المقاومة الفلسطينية، ورسخت قناعة لدى الفلسطينيين بأن إرادة الشعوب أقوى من آلة الحرب، وأن القدس ستبقى عنوان المعركة حتى الحرية والتحرير.

وانطلقت المعركة في مايو/أيار 2021 عقب تصاعد اعتداءات الاحتلال في القدس وحي الشيخ جراح والمسجد الأقصى، لتعلن المقاومة أن القدس ليست وحدها. ومع انتهاء المهلة التي وجهتها المقاومة للاحتلال، دوّت الصواريخ باتجاه القدس إيذانًا ببدء معركة استمرت 11 يومًا، أربكت حسابات الاحتلال وأدخلت ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ.

منعطف وطني وسياسي

ويرى أستاذ الإعلام في جامعة أبو ديس والمحلل السياسي أحمد رفيق عوض، أن معركة سيف القدس شكّلت "منعطفًا وطنيًا وسياسيًا في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، لأنها أعادت تعريف العلاقة بين الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وربطت بين الجغرافيا الفلسطينية في غزة والقدس والضفة والداخل المحتل ضمن معادلة واحدة.

وأضاف خلال لصحيفة "فلسطين" أن ما جرى في مايو/أيار 2021 لم يكن مجرد جولة قتال عابرة، بل "إعلانًا فلسطينيًا واضحًا بأن القدس خط أحمر، وأن أي اعتداء عليها سيشعل المنطقة بأسرها".

وأوضح عوض أن المعركة حملت أبعادًا تتجاوز الجانب العسكري، إذ أعادت إحياء الروح الوطنية الفلسطينية بعد سنوات من الانقسام والجمود السياسي، قائلاً: "لأول مرة منذ سنوات طويلة شعر الفلسطيني، أينما كان، أن هناك حالة اشتباك موحدة تدافع عنه وعن رموزه الوطنية والدينية، وأن غزة لم تعد معزولة عن القدس أو الضفة".

وأكد أن "سيف القدس" أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية على المستوى الدولي بعد محاولات تهميشها، ودفعت وسائل الإعلام العالمية للعودة إلى الحديث عن الاحتلال وجرائمه بحق الفلسطينيين.

وأشار إلى أن أحد أهم نتائج المعركة تمثل في "كسر الهيمنة النفسية التي حاول الاحتلال ترسيخها لعقود"، مضيفًا: "الفلسطيني الذي شاهد صواريخ المقاومة تصل إلى القدس وتل أبيب شعر أن الاحتلال ليس قوة لا تُهزم، وأن ميزان الردع لم يعد أحاديًا كما كان يروج الإسرائيليون".

كما رأى عوض أن المعركة كشفت هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية أمام المواجهات الممتدة، وأظهرت أن الفلسطينيين قادرون على فرض معادلات جديدة رغم الحصار والإمكانات المحدودة.

وتابع: "الرسالة الأهم التي خرجت من سيف القدس هي أن الشعب الفلسطيني ما زال حيًا وقادرًا على المبادرة والتأثير، وأن كل محاولات كسر إرادته أو دفعه للاستسلام فشلت".

وأضاف أن استمرار حضور المعركة في الوعي الفلسطيني بعد خمس سنوات يعود إلى كونها "مثّلت لحظة كرامة وطنية جامعة، شعر خلالها الفلسطيني بأنه يدافع عن نفسه وعن هويته ومستقبله".

وختم بالقول: "قد تختلف التقديرات السياسية حول نتائج المعارك، لكن المؤكد أن سيف القدس صنعت تحولًا عميقًا في الوعي الفلسطيني والإسرائيلي معًا، ورسخت قناعة لدى الفلسطينيين بأن مقاومتهم، مهما كانت الظروف، قادرة على تغيير المعادلات وفرض حضور القضية الفلسطينية من جديد على العالم".

آثار استراتيجية

من جهته، قال الخبير في الشأن الإسرائيلي البروفيسور إبراهيم أبو جابر: إن معركة سيف القدس تركت "آثارًا استراتيجية عميقة داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي"، موضحًا أن تداعياتها لم تتوقف عند حدود المواجهة العسكرية، بل امتدت إلى المؤسسة السياسية والأمنية والمجتمع الإسرائيلي بأكمله.

وأضاف لـ"فلسطين": "إسرائيل دخلت المعركة وهي تعتقد أنها قادرة على فرض معادلة ردع سريعة، لكنها خرجت وهي تواجه أسئلة صعبة تتعلق بقدرة جيشها على الحسم، وبمدى هشاشة جبهتها الداخلية أمام حرب طويلة نسبيًا".

وأشار أبو جابر إلى أن المعركة كشفت خللًا واضحًا في تقديرات حكومة الاحتلال آنذاك، قائلاً: "القيادة الإسرائيلية لم تتوقع أن تربط المقاومة بين غزة والقدس بهذا الشكل المباشر، ولم تدرك أن اقتحامات الأقصى ومحاولات تهجير أهالي الشيخ جراح يمكن أن تتحول إلى شرارة مواجهة واسعة".

وأضاف أن "هذا الفشل الاستخباري والسياسي تسبب بصدمة داخل (إسرائيل)، لأن المعركة نقلت الصراع من إطار أمني تقليدي إلى صراع مرتبط بالهوية والرمزية الدينية والوطنية".

وأكد أن من أبرز تداعيات "سيف القدس" ارتفاع مستوى الوعي بين فلسطينيي الداخل المحتل الذين سريعا ما قاموا بتظاهرات داعمة للقدس وغزة، موضحًا أن "(إسرائيل) اكتشفت خلال تلك الأيام أن أزمتها ليست فقط مع الفلسطينيين في غزة، بل أيضًا مع الفلسطينيين في الداخل المحتل والقدس والضفة أيضاً".

وأضاف: "المشهد الذي عاشته المدن العربية في الداخل المحتل أقلق المؤسسة الإسرائيلية أكثر من الصواريخ أحيانًا، لأنه كشف هشاشة ما كانت إسرائيل تسوقه باعتباره نموذجًا للتعايش والاستقرار الداخلي".

ورأى أبو جابر أن المعركة ألحقت ضررًا كبيرًا بصورة الردع الإسرائيلية، قائلاً: "حين تتوقف المطارات، ويهرب ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ، وتتعطل الحياة الاقتصادية لأيام، فإن ذلك يترك أثرًا نفسيًا واستراتيجيًا عميقًا".

وأضاف أن تكلفة المعركة الاقتصادية والأمنية "أثبتت أن أي مواجهة مستقبلية مع غزة لن تكون سهلة أو منخفضة الثمن بالنسبة لإسرائيل".

وأشار كذلك إلى أن نتائج المعركة انعكست على الحياة السياسية الإسرائيلية، موضحًا أن "النقاشات داخل دولة الاحتلال بعد سيف القدس تمحورت حول فشل الحكومة والجيش في تحقيق صورة نصر واضحة، وهو ما ساهم في تعميق أزمة الثقة بين الجمهور والمؤسسة السياسية". وأضاف: "حتى بعد مرور خمس سنوات، لا تزال مراكز الأبحاث والدوائر الأمنية الإسرائيلية تتعامل مع سيف القدس باعتبارها نقطة تحول في فهم طبيعة الصراع مع الفلسطينيين".

وختم البروفيسور أبو جابر تصريحه بالقول: "المعركة لم تغيّر فقط شكل المواجهة، بل غيّرت طريقة تفكير الإسرائيليين أنفسهم تجاه غزة والمقاومة الفلسطينية. إسرائيل أدركت أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لحسم الصراع، وأن الفلسطينيين قادرون على فرض وقائع جديدة تربك الحسابات السياسية والأمنية مهما امتلك الاحتلال من تفوق عسكري".

جنود الاحتلال يعترفون: أمرنا بإطلاق النار على جميع الرجال في غزة

الناصرة/ فلسطين:

اعترف جنود إسرائيليون شاركوا في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بأنهم أمروا بإطلاق النار على جميع الرجال في قطاع غزة، لتبرير إطلاقهم النار على ثلاثة أسرى إسرائيليين كانوا محتجزين لدى المقاومة الفلسطينية وقتلهم.

وقال أحد الجنود لوالدة أحد الأسرى الإسرائيليين في حلقة جديدة من برنامج "هاماكور" على القناة 13 العبرية: إن الجنود الذين أطلقوا النار عن طريق الخطأ على ثلاثة رهائن (أسرى) إسرائيليين خلال حرب إسرائيل و"حماس" كانوا قد تلقوا أوامر بإطلاق النار على جميع الرجال الذين يرونهم في الأفق، و"استخدام تقديرهم" عندما يتعلق الأمر بالنساء والأطفال.

وتم أسر كل من يوتام حاييم، (28 عامًا)، وسامر طلالقة، (25 عامًا)، وألون شامريز، (26 عامًا)، خلال هجوم المقاومة الفلسطينية على القواعد العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة في 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023. وفي كانون أول/ ديسمبر من العام نفسه، أطلق جنود جيش الاحتلال، النار عن طريق الخطأ وقتلوا الثلاثة في غزة، على الرغم من أنهم كانوا يلوحون بعلم أبيض ويصرخون "النجدة" باللغة العبرية.

وأطلق النار على اثنين من الأسرى، وهما طلالقة وشامريز، فقتلا على الفور. أما الثالث، يوتام، فقد أصيب في يده وفرّ هاربًا. وبعد ذلك بوقت قصير، عاد إلى المكان الذي قُتل فيه الأسيرين الآخران، ورفع ذراعيه مستسلمًا، فقُتل بنيران جنود الاحتلال.

وقالت القناة العبرية: أنه لطالما شككت إيريس حاييم، والدة يوتام، في الرواية العسكرية الرسمية لأحداث ذلك اليوم. ووفقًا لهاماكور، فقد كان لها دور حاسم في كشف حقيقة تصرفات الجيش وأوامره. وقالت: "تقول الحكومة الإسرائيلية إن الأهم هو إعادة الأسرى، الجنود لا يملكون صوراً للأسرى. فكيف سيعرفون ما يبحثون عنه؟".

واعترف العقيد إسرائيل فريدلر، قائد اللواء، لإيريس بأن قتل الفلسطينيين على يد الجنود كان إجراءً معتاداً حتى لو لم يكونوا يحملون أسلحة.

ومع ذلك، زعم فريدلر أيضًا لإيريس بأن جميع الجنود قد سمعوا الأمر بالتوقف عن إطلاق النار، وأنهم فعلوا ذلك على أي حال في "خطأ جسيم للغاية".

لكن الجندي الذي أطلق النار على يوتام، نفى ادعاء فريدلر في مكالمة هاتفية مع إيريس، قائلاً إنهم لم يتلقوا إشعارًا بالأمر بحلول الوقت الذي أطلق فيه النار.

إجلاء 44 مريضًا للعلاج خارج غزة

غزة/ فلسطين:

غادر 107 فلسطينيين بين مرضى ومرافقين، أمس، قطاع غزة، في عملية إجلاء طبي لعدد من المرضى عبر معبر رفح البري، جنوبي القطاع، لتلقي العلاج والرعاية الطبية خارج غزة.

وأفادت جمعية "الهلال الأحمر الفلسطيني" في بيان صحفي أمس، أن عملية الإجلاء اليوم شملت 44 مريضًا و63 مرافقًا، بإجمالي 107 أشخاص، ضمن جهود التنسيق مع منظمة الصحة العالمية. وقالت إنَّ عملية الإجلاء جرت من مستشفى التأهيل الطبي التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث عملت الطواقم الطبية والإسعافية على تجهيز المرضى ومرافقيهم ومتابعة نقلهم بأمان.

وأكد "الهلال الأحمر" أن مشاركته في هذه الجهود تأتي في إطار دوره الإنساني في دعم المرضى وتسهيل وصولهم إلى العلاج، خاصة في ظل الظروف الصحية الصعبة والضغط الكبير على المنظومة الطبية داخل قطاع غزة.

وتُنفذ هذه الإجراءات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بهدف إنقاذ المرضى والجرحى الذين يحتاجون إلى تدخلات علاجية متخصصة غير متوفرة في قطاع غزة.

مطالبات واسعة بوقف تقييد الحسابات المصرفية في غزة وتحميل بنك فلسطين وسلطة النقد المسؤولية

غزة/ جمال غيث:

شارك مئات الأسرى المحررين وذووهم ووجهاء وممثلون عن الفصائل ومتضررون من السياسات المصرفية في مسيرة احتجاجية انطلقت من منطقة ضبيط جنوب مدينة غزة باتجاه فرع بنك فلسطين في منطقة السرايا، رفضاً لتجميد وتقييد الحسابات المصرفية، ولا سيما حسابات الأسرى المحررين وعائلاتهم.

ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية ولافتات تندد بسياسات البنك، معتبرين أن الإجراءات المصرفية تمثل تضييقاً إضافياً على المواطنين مع استمرار الحرب والحصار والأوضاع الإنسانية الصعبة التي يشهدها قطاع غزة.

ونُظمت الوقفة أمام مقر البنك تحت شعار: "حقوقنا ليست منّة من أحد"، بمشاركة ممثلين عن الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية ووجهاء ومخاتير وأسرى محررين ومؤسسات أهلية وفعاليات مجتمعية، حيث طالبوا بوقف تجميد الحسابات وتحميل سلطة النقد الفلسطينية مسؤولية الصمت تجاه معاناة المواطنين.

«حلول عملية مطلوبة»

وقال المختار حامد الجندية إن الأوضاع الإنسانية والمعيشية في غزة بلغت مستويات غير مسبوقة، مؤكداً أن المؤسسات المصرفية يفترض أن تخفف معاناة المواطنين لا أن تزيدها عبر القيود والإجراءات المعقدة. وأضاف الجندية، في بيان تلاه التجمع الوطني للقبائل والعشائر الفلسطينية، أن تقييد الحسابات والتشدد في فتح حسابات جديدة يهدد الاستقرار المعيشي لآلاف العائلات، خاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى، إضافة إلى المؤسسات الأهلية والخيرية العاملة في المجال الإغاثي.

وأشار إلى معاناة المواطنين أمام البنوك، حيث ينتظر كبار السن والنساء والمرضى لساعات طويلة للحصول على أموالهم، في ظل غياب حلول عملية أو تطوير للخدمات المصرفية بما يتناسب مع حجم الأزمة.

وانتقد استمرار أزمة العملات التالفة ورفض تداول بعض العملات المعدنية والورقية، معتبراً أن المواطنين يتحملون أعباء إضافية في ظل غياب تدخل فعّال من الجهات المختصة.

وطالب التجمع الوطني للقبائل والعشائر الفلسطينية بنك فلسطين وسلطة النقد بتحمل مسؤولياتهما، وإنهاء التقييد المصرفي، وتحسين الخدمات البنكية، وضمان وصول المواطنين إلى أموالهم دون تعقيدات أو إجراءات مجحفة.

«جريمة وطنية»

وقال إسماعيل عبد الباري، في كلمة الأسرى المحررين، إن تجميد الحسابات يمثل "جريمة وطنية وأخلاقية"، مؤكداً أن حقوق الأسرى والمحررين لا يجوز أن تتحول إلى وسيلة ابتزاز أو مساومة.

وأضاف أن التضييق المصرفي على الأسرى المحررين يشكل استهدافاً لشريحة قدمت تضحيات كبيرة، معتبراً أن هذه السياسات تنسجم مع محاولات الاحتلال التضييق على الفلسطينيين اقتصادياً واجتماعياً.

وطالب إدارة بنك فلسطين بالتراجع الفوري عن إجراءات التجميد والتقييد، وإعادة تشغيل حسابات الأسرى والمحررين وذويهم، وضمان حصولهم على الخدمات المصرفية دون تمييز.

وأكد أن الخدمة المصرفية حق أساسي لكل مواطن، داعياً سلطة النقد الفلسطينية إلى اتخاذ موقف يحمي المواطنين والمؤسسات الوطنية بدلاً من الصمت تجاه هذه الإجراءات.

وشدد على استمرار الحراك الشعبي والوطني حتى إنهاء سياسات التقييد المالي، مؤكداً أن غزة التي صمدت أمام الحرب والحصار لن تنكسر أمام سياسات التضييق المالي.

«واجب وطني»

وفي كلمة ممثلي النقابيين والمحامين، قال المحامي أيمن أبو شاويش إن مجموعة من المحامين والنقابيين تتابع بقلق ما وصفته بإجراءات تقييد وتجميد الحسابات المصرفية التي طالت عدداً من المواطنين، بينهم أسرى محررون ومحامون ومؤسسات مختلفة، دون توضيحات قانونية واضحة.

وأوضح أن العلاقة بين البنك والعملاء علاقة تعاقدية يحكمها القانون، وأن أي قرار بتجميد الحسابات أو منع الوصول إليها يجب أن يستند إلى مبررات قانونية واضحة وإجراءات عادلة تحفظ حقوق المواطنين وتمنع التعسف.

وأشار إلى أن استمرار أزمة العملات التالفة ورفض تداول بعض العملات المعدنية والورقية تسبب بأضرار واسعة للمواطنين وعطّل مصالحهم اليومية، محمّلاً البنوك مسؤولية إيجاد حلول عملية بدل تحميل المواطنين تبعات الأزمة.

وطالب إدارة بنك فلسطين بوقف إغلاق الحسابات الفردية والجماعية دون مسوغ قانوني واضح، وإعادة تفعيل الحسابات المجمدة، وتمكين أصحابها من معرفة أسباب الإجراءات المتخذة بحقهم ومنحهم حق الاعتراض والدفاع عن أنفسهم وفق الأصول القانونية.

كما دعا إلى اعتماد الشفافية والعدالة في العلاقة المصرفية مع العملاء، ووضع آليات واضحة لمعالجة أزمة العملات التالفة، مؤكداً أن حماية المواطنين في هذه الظروف الصعبة واجب وطني وأخلاقي قبل أن يكون التزاماً قانونياً.

«خدمة عادلة وحق مكفول»

من جانبها، قالت نسرين راضي، في كلمة المرأة الفلسطينية خلال الوقفة، إن الإجراءات المتعلقة بتجميد الحسابات لا تخدم سوى الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسعى – بحسب قولها – إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتجريم نضاله الوطني.

وأضافت أن انسجام بعض المؤسسات مع هذه السياسات يثير مخاوف كبيرة لدى المواطنين، داعية بنك فلسطين إلى وقف هذه الإجراءات فوراً، وإعادة فتح وتشغيل الحسابات المجمدة، وتسهيل وصول المواطنين إلى أموالهم دون عراقيل.

وأكدت أن الشعب الفلسطيني الذي صمد أمام الحرب والدمار والحصار لن يقبل بسياسات تحرم العائلات من حقوقها المالية، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الكارثية في قطاع غزة.

واختتم المشاركون الوقفة بتسليم إدارة بنك فلسطين – فرع السرايا – مذكرة احتجاجية، مؤكدين استمرار التحركات الشعبية والنقابية والحقوقية حتى الاستجابة لمطالبهم، وفي مقدمتها إعادة تشغيل حسابات الأسرى والمحررين، ووقف جميع الإجراءات التي تمس الحقوق المالية والمعيشية للمواطنين.

تجميد الحسابات البنكية بغزة.. تداعيات اقتصادية ومعيشية متصاعدة

غزة/ نور الدين صالح:

أثارت سياسة تجميد الحسابات البنكية في قطاع غزة موجة واسعة من الجدل والرفض الشعبي، مع اعتماد المواطنين المتزايد على التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية بديلا شبه وحيد للنقد الورقي وسط أزمة السيولة الحادة.

وبينما تبرر البنوك هذه الإجراءات باعتبارات الرقابة المالية ومكافحة الاستغلال غير القانوني وبيع السيولة، يرى مختصون اقتصاديون أن التوسع في التجميد دون وضوح أو آليات اعتراض فعالة يفاقم الأعباء المعيشية ويهدد الثقة بالنظام المصرفي.

ويؤكد أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزة د. سمير أبو مدللة، إن سياسات تجميد الحسابات "شديدة الحساسية" في الوقت الراهن، لأن القطاع يمر بحالة انهيار اقتصادي ونقدي غير مسبوقة، فيما أصبحت الحسابات البنكية والتطبيقات الإلكترونية البديل شبه الوحيد للتعاملات المالية اليومية، سواء في شراء الغذاء والدواء أو تلقي الرواتب والتحويلات.

ويوضح أبو مدللة لصحيفة "فلسطين"، أمس، أن البنوك برّرت بعض الإجراءات بأنها تستهدف حسابات استُخدمت في عمليات بيع السيولة وفرض عمولات غير قانونية أو شبهات مرتبطة بغسل الأموال، إلا أن المشكلة الأساسية – وفق شكاوى المواطنين – تكمن في أن هذه الإجراءات تُنفذ أحيانًا بصورة واسعة ودون توضيحات كافية أو آليات اعتراض سريعة، ما يترك المواطن في حالة قلق دائم من فقدان الوصول إلى أمواله بشكل مفاجئ.

وبين أن أي سياسة مالية في ظروف الحرب والحصار يجب أن تراعي "الاستقرار المجتمعي" إلى جانب الامتثال المصرفي، لأن البعد الإنساني لا يقل أهمية عن البعد الرقابي في بيئة تعيش واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية والاقتصادية.

وحذر أبو مدللة من انعكاسات خطيرة لهذه السياسات على الاقتصاد المحلي، موضحًا أن تجميد الحساب لا يعني فقط تعطيل رصيد مالي، بل شل دورة حياة كاملة تشمل الرواتب والتجارة والتحويلات والعلاج والتعليم والاحتياجات اليومية.

وبيّن أن استمرار القيود المصرفية يدفع المواطنين نحو السوق السوداء للحصول على النقد، ما يؤدي إلى ارتفاع العمولات وتوسع مظاهر الاستغلال المالي، إلى جانب تراجع الثقة بالقطاع المصرفي.

وأكد أن تداعيات هذه الإجراءات لا تقف عند الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى أبعاد اجتماعية وإنسانية، في ظل معاناة السكان أصلًا من الفقر والنزوح وانعدام الأمن الغذائي، ما يجعل أي تجميد للحسابات يتحول إلى أزمة معيشية مباشرة للأسر.

ودعا أبو مدللة إدارة البنوك إلى تحقيق توازن بين الرقابة المالية والمسؤولية الوطنية والاجتماعية، عبر التمييز بين الحالات الفردية والحالات المنظمة، وعدم تعميم العقوبات دون تحقق دقيق، إلى جانب توضيح أسباب التجميد للمواطنين بشكل رسمي وواضح.

كما شدد على ضرورة إنشاء مسار اعتراض سريع وفعال يتيح للمواطنين مراجعة أوضاعهم خلال أيام بدلًا من الانتظار لفترات طويلة، إضافة إلى اعتماد "التقييد الجزئي" بدل التجميد الكامل، بما يسمح باستخدام جزء من الأموال للحاجات الأساسية حتى انتهاء التحقيقات.

وأكد أن سلطة النقد تتحمل مسؤولية أساسية باعتبارها الجهة الرقابية والمنظمة للقطاع المصرفي الفلسطيني، وهي من مهامها إعادة تفعيل الحسابات المجمدة وتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية.

من جانبه، يرى الباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر أن ما يجري لا يمكن اعتباره مجرد "إجراءات مصرفية تقنية"، بل يعكس عملية إعادة هندسة كاملة للنظام المالي في غزة، لكن بطريقة يتحمل المواطن كلفتها الأكبر.

وأوضح أبو قمر لـ "فلسطين"، أن البنوك، ومنها بنك فلسطين، لا تعمل بمعزل عن منظومة رقابية ومالية مرتبطة بسلطة النقد الفلسطينية وشبكات رقابة دولية معنية بتتبع حركة الأموال ومصادرها، ما يجعل البنوك ملزمة بتنفيذ سياسات امتثال صارمة حتى وإن كانت نتائجها صعبة على المستوى المعيشي.

وأضاف أن المشكلة الحقيقية ليست في التجميد بحد ذاته، وإنما في توقيته داخل اقتصاد منهك يعاني من انهيار حاد في السيولة النقدية، حيث أصبح السكان يعتمدون بشكل شبه كامل على حساباتهم البنكية والتطبيقات الإلكترونية لإدارة حياتهم اليومية.

وأشار إلى أن تعطيل الحسابات في هذه الظروف لا يعني إيقاف خدمة مصرفية فقط، بل تعطيل جزء من الدورة الاقتصادية اليومية المرتبطة بالاستهلاك والتجارة والتحويلات والرواتب.

ولفت أبو قمر إلى أن غزة تشهد انتقالًا متسارعًا نحو "اقتصاد رقمي مراقب" يقوم على تقليل الاعتماد على النقد ودفع المعاملات نحو القنوات الإلكترونية، معتبرًا أن هذا التحول قد يبدو منطقيًا نظريًا من حيث رفع كفاءة النظام المالي وتقليل الاقتصاد غير الرسمي، لكنه في بيئة تعاني الحرب والنزوح يحدث بسرعة تفوق قدرة المجتمع على التكيف.

وأكد أن غياب الشفافية في تفسير قرارات التجميد وتفاوت تطبيقها بين المواطنين يضرب الثقة بالنظام المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الاقتصاد غير الرسمي كبديل، وهو ما يتناقض مع أهداف التنظيم المالي المعلنة.

وشدد أبو قمر على أن أخطر ما يواجه أي اقتصاد في ظروف الحرب هو فقدان الثقة بين المواطن والمنظومة المصرفية، محذرًا من أن أي عملية إعادة هيكلة مالية لا تراعي الواقع الإنساني والمعيشي قد تتحول إلى عبء إضافي على السكان بدل أن تكون أداة لتنظيم الاقتصاد.

وفي ظل تصاعد الأزمة، تتجه الأنظار نحو سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاع المصرفي، وسط مطالبات بتدخل عاجل لضمان عدم وجود توسع مفرط أو تعسف في تجميد الحسابات، ووضع تعليمات واضحة وموحدة للبنوك بشأن آليات التجميد والاعتراض، بما يضمن حماية حق المواطنين في الوصول إلى أموالهم ضمن ضوابط قانونية وإنسانية تراعي خصوصية الواقع في قطاع غزة.

نقص في 80 % من الأدوات اللازمة للجراحات..

"أبو سلمية": عشرات آلاف الجرحى مهددون بفقد الأعضاء أو الحياة

غزة/ فلسطين:

قال مدير مستشفى الشفاء الطبي، محمد أبو سلمية، إنَّ عشرات الآلاف من الجرحى في قطاع غزة بحاجة إلى جراحات متقدمة، محذراً من أنَّ أي تأخير لعلاجها قد يؤدي إلى فقدان الأعضاء أو الحياة.

وأكد "أبو سلمية" في تصريحات صحفية أمس، أنَّ أكثر من 10 آلاف جريح في قطاع غزة بحاجة إلى جراحات متقدمة في المخ والأعصاب والجراحات الدموية والعظام.

وأوضح أنَّ الجرحى الذين يعانون بسبب شظايا عالقة "معاناتهم مضاعفة"، وهم بحاجة إلى علاج في الخارج بسبب تعذر تقديم العلاج لهم داخل القطاع.

وأشار "أبو سلمية" إلى أنَّ الشظايا العالقة في أجساد الجرحى تنعكس سلبًا عليهم؛ "إذ إن الجسد يهاجم الأجسام الغريبة بشكل دوري، وهذا قد يتسبب في مضاعفات وتسمم والتهابات ربما ينتج عنها فقدان الأعضاء أو الوفاة".

ويفتقر القطاع الصحي في قطاع غزة، بحسب أبو سلمية، إلى المستهلكات الطبية، إضافةً إلى نقص الأدوات اللازمة للجراحات، بنسبة قد تصل إلى 80%.

ونبَّه إلى أنَّ أكثر من 50% من الأدوية الأساسية غير متوفرة، وكذلك 40% من أدوية الطوارئ التي تعني إنقاذ الحياة.

وتفاقم أزمة نقص قوائم الأدوية والمستهلكات الطبية، ومواد الفحص المخبرية، ضمن معدلاتها الصفرية بقطاع غزة. إذ أن 47 % من الأدوية الأساسية رصيدها صفر، و59 % من المستهلكات الطبية قد استنفدت، فيما سجلت نسبة 87 % من مواد الفحص المخبري رصيدا صفريا. وفق وزارة الصحة.

وفي وقتٍ سابق أشارت الصحة إلى تآكُل خارطة العمل الطبي في القطاع "بشكل مرعب" بعد خروج 26 مستشفى عن الخدمة، من أصل 38، نتيجة التدمير المباشر أو انعدام الوقود، واصفة واقع المنظومة الطبية بغزة بـ "الكارثة التي تخطت حدود الوصف".

وبالتزامن مع معاناة المرضى وانهيار المنظومة الصحية، يواجه ملف "الإجلاء الطبي" من قطاع غزة انسداداً حرجاً، في ظل سياسات الاحتلال التي حوّلت حياة آلاف المرضى والمصابين إلى ورقة ضغط سياسي، متجاهلةً كافة النداءات الدولية للتحذير من انهيار القطاع الصحي.

العكلوك: العشائر الفلسطينية في غزة صمام أمان وحصن للوحدة المجتمعية خلال الحرب

غزة/ جمال غيث:

أكد عضو التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية، الدكتور علاء الدين العكلوك، أن العشائر والعائلات الفلسطينية لعبت دوراً وطنياً واجتماعياً محورياً خلال الحرب المستمرة على قطاع غزة، وأسهمت بشكل كبير في الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني وصون نسيجه الاجتماعي في الظروف الإنسانية والأمنية القاسية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني.

وأوضح العكلوك، لصحيفة "فلسطين"، أمس، أن ما يتعرض له قطاع غزة من حرب مدمرة طالت الإنسان والشجر والحجر، فرض على جميع مكونات المجتمع الفلسطيني تحمل مسؤوليات وطنية واجتماعية كبيرة.

وقال إن العشائر والعائلات الفلسطينية كانت حاضرة بقوة في مختلف الميادين، حيث ساهمت في تعزيز السلم الأهلي، واحتواء الخلافات، والعمل على حل النزاعات المجتمعية بروح وطنية مسؤولة.

وأضاف أن رجال الإصلاح والعشائر أدوا أدواراً بارزة في ظل غياب الكثير من المؤسسات الرسمية نتيجة الحرب، فكانوا سنداً للمجتمع الفلسطيني، وعملوا على معالجة القضايا الاجتماعية ومنع تفاقم النزاعات، بما حافظ على حالة التماسك والوحدة داخل المجتمع الغزي رغم شدة الظروف والمعاناة اليومية.

وأشار العكلوك إلى أن الاحتلال الإسرائيلي حاول مراراً استغلال الظروف الراهنة ودفع بعض العشائر لتكون بديلاً عن المكونات الوطنية والمؤسسات القائمة، إلا أن العشائر الفلسطينية رفضت هذه المحاولات، وتمسكت بثوابتها الوطنية وانحيازها الكامل لأبناء

شعبها وقضيته العادلة.

وبيّن أن هذا الموقف يعكس أصالة العشائر الفلسطينية وعمق انتمائها الوطني، مؤكداً أنها كانت وما زالت جزءاً أصيلاً من الهوية الفلسطينية، وتقف دائماً إلى جانب شعبها في مختلف المحطات الوطنية الصعبة.

صمام أمان اجتماعي

وأكد العكلوك أن المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات، قد يشهد أحياناً بعض الخلافات أو النزاعات الاجتماعية، إلا أن ما يميزه هو سرعة احتواء هذه الخلافات والسعي الدائم إلى الإصلاح وإطفاء الفتن، من خلال جهود رجال الإصلاح والمخاتير ووجهاء العائلات، الذين يتحركون باستمرار للحفاظ على وحدة المجتمع ومنع أي محاولات لبث الفرقة والانقسام. وقال إن أبناء العشائر والعائلات الفلسطينية أثبتوا خلال هذه المرحلة الصعبة أنهم على قدر عالٍ من المسؤولية الوطنية، حيث يسارعون إلى تطويق أيّ مشكلة قد تنشأ، ويعملون على تعزيز روح التعاون والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي فرضتها الحرب والحصار.

وفي ختام حديثه، عبّر الدكتور العكلوك عن شكره وتقديره لجميع مكونات العشائر والعائلات الفلسطينية ورجال الإصلاح الذين يواصلون جهودهم الوطنية والاجتماعية من أجل ترسيخ السلم الأهلي وتحقيق الصلح بين أبناء الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن وحدة المجتمع الفلسطيني وتمسكه بقيمه الوطنية والاجتماعية ستبقى صمام أمان في مواجهة كل التحديات.

التراجع الأمريكي ومحدودية دور الوسطاء يفتحان الباب أمام تهرّب الاحتلال من استحقاقات المرحلة الأولى

رام الله – غزة/ محمد عيد:

تتواصل مفاوضات وقف إطلاق النار في حالة جمود، على الرغم من مرور أكثر من ستة أشهر على اتفاق شرم الشيخ في أكتوبر/تشرين الأول 2025، الذي تم برعاية الإدارة الأمريكية وبضمانة الوسطاء (قطر، ومصر، وتركيا). ويستفيد الاحتلال الإسرائيلي من هذا التعثر عبر مواصلة خروقاته اليومية في قطاع غزة المدمّر.

ومع التركيز الأمريكي على المصالح الإسرائيلية، تراجع دور إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مراقبة تنفيذ خطة وقف إطلاق النار التي طرحها، مع بقاء دور الوسطاء محدوداً في إلزام الاحتلال بالجدول الزمني الخاص باستحقاقات المرحلة الأولى.

وبدلاً من الالتزام بتلك الاستحقاقات، وسّع الاحتلال من مناطق سيطرته العسكرية داخل قطاع غزة بدلاً من الانسحاب الشامل، وفرض قيوداً مشددة على إدخال المساعدات الإنسانية، ومنع دخول مستلزمات الإيواء، إلى جانب استمرار عمليات القصف والنسف والاغتيالات اليومية.

تفكيك ممنهج وإدارة للفوضى

يرى الكاتب والمحلل السياسي محمد شاهين أن الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار ليست عشوائية، بل ممنهجة واستراتيجية، تبدأ من توسيع ما يُعرف بـ"الخط الأصفر" وصولاً إلى "الخط البرتقالي"، مروراً بعمليات الاغتيال وأوامر الإخلاء المتكررة.

وأوضح شاهين لصحيفة "فلسطين" أن الهدف من هذه الخروقات هو إعادة رسم الخريطة السياسية والأمنية في غزة وفق قواعد اشتباك جديدة، بما يطيل أمد الصراع دون حسمه.

وأضاف أن الاحتلال انتقل من "التكتيك العسكري" إلى "تفكيك البنية السياسية والاجتماعية"، عبر دعم مجموعات محلية مسلحة داخل مناطق السيطرة، وإحداث حالة من الانفلات الأمني، إلى جانب استهداف الشخصيات الفاعلة في المجتمع، سواء كانت قيادية أو حكومية أو إدارية.

وأشار إلى أن جيش الاحتلال اغتال، الأربعاء الماضي، المقاوم عزام الحية، نجل القيادي في حركة "حماس" ورئيس وفد المفاوضات الدكتور خليل الحية.

وربط شاهين بين هذه الاغتيالات وبين ما وصفه بـ"الاغتيال الرمزي" للشخصيات السياسية، معتبراً ذلك شكلاً من "الإرهاب السيادي" الهادف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتوسيع الفوضى، على غرار أوامر الإخلاء التي صدرت مؤخراً في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة.

ويرى أن الاحتلال يعمل على إطالة أمد المرحلة الأولى من الاتفاق عبر استمرار الخروقات وخلق حالة من الفوضى، في ما وصفه بـ"الردع المجنون"، متجاوزاً الضمانات الأمريكية والرعاية الدولية للاتفاق الموقع في شرم الشيخ.

وحذر شاهين من خطورة المرحلة الراهنة على مستقبل القضية الفلسطينية، في ظل استغلال حكومة الاحتلال للظروف الإقليمية لتنفيذ مخططات واسعة في الأراضي الفلسطينية.

ودعا إلى تدخل أكثر فاعلية من الوسطاء عبر طرح مبادرات متتالية لسد الثغرات، إلى جانب خطوات ضغط حقيقية لوقف الانتهاكات.

خلاف حول الدور الأمريكي

وفي حين يرى شاهين أن هناك تراجعاً في التأثير الأمريكي على إلزام الاحتلال ببنود الخطة التي طرحها الرئيس ترامب، يرى المختص في الشأن الإسرائيلي عادل ياسين خلاف ذلك، مؤكداً أن التنسيق بين ترامب ورئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ما زال قائماً في مختلف الملفات.

وأوضح ياسين لـ"فلسطين" أن ما يجري هو منح نتنياهو مساحة مناورة أكبر، تتيح له الاستمرار في الخروقات وتكثيف العمليات العسكرية، بهدف الضغط على حركة "حماس" ودفعها للقبول بالشروط الإسرائيلية، خصوصاً في ملف نزع السلاح.

وأضاف أن المصلحة الأمريكية تتمثل في تعزيز صورة الاحتلال كقوة إقليمية قادرة على لعب دور "شرطي المنطقة"، بما يخدم أدواراً أوسع للولايات المتحدة، حتى لو كان ذلك على حساب الفلسطينيين أو على حساب صورة واشنطن الدولية.

وفي سياق متصل، لم يستبعد ياسين استغلال الاحتلال للصمت الدولي وضعف الموقف العربي، رغم امتلاك بعض الأطراف العربية القدرة على اتخاذ خطوات ضغط فعّالة لإجبار الاحتلال على الالتزام بالاتفاقات الدولية.

وأشار إلى وجود إجماع داخل إسرائيل على أن القوة العسكرية وحدها لم تعد كافية لتحقيق الأهداف، ما يدفع نحو تسويات سياسية تتيح للاحتلال ترميم علاقاته الدولية، إضافة إلى حاجة الجيش لفترة تهدئة بعد أطول حرب في تاريخه.

لكن هذه الاعتبارات، بحسب ياسين، تتعارض مع الحسابات السياسية لرئيس الحكومة، الذي يسعى إلى مواصلة التصعيد في ظل اقتراب الانتخابات الإسرائيلية العامة.

وأوضح أن أي التزام من نتنياهو بالمرحلة الأولى من الاتفاق يتعارض مع خطاب اليمين المتطرف، ويكشف الفجوة بين شعارات الحكومة الإسرائيلية وقدرتها على تنفيذها، سواء في مواجهة إيران أو في الساحة اللبنانية.

حرب الاستنزاف جنوب لبنان.. كيف يواجه حزب الله آلة الحرب الإسرائيلية؟

غزة- بيروت/ علي البطة:

يكرس حزب الله في مواجهته مع جيش الاحتلال الإسرائيلي تكتيكات قتالية تقوم على الاستنزاف والكمائن والضربات الدقيقة، في ظل المواجهات المستمرة على جبهة جنوب لبنان منذ مارس الماضي. ومع تصاعد العمليات العسكرية المتبادلة، تظهر المعارك قدرة الحزب على مواصلة نشاطه الميداني وتنفيذ عمليات متكررة على طول المناطق الحدودية الجنوبية.

منذ بدء العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان في 2 مارس 2026، تحولت الجبهة الجنوبية إلى ساحة اشتباك مفتوحة تمتد على طول القرى الحدودية.. الغارات الجوية والقصف المدفعي طال مناطق سكنية وبنى تحتية، ما أدى إلى ارتقاء مئات الشهداء ونزوح واسع، في محاولة لإعادة رسم قواعد الاشتباك ميدانيا.

ورغم شدة هجمات الاحتلال الإسرائيلي، لم تتوقف العمليات المتبادلة، بل توسعت لتشمل محاور متعددة على طول الحدود، وتظهر المعطيات الميدانية أن القتال لم يعد محدودا بنقاط تماس ثابتة، بل أصبح نمطا يوميا من الاستهداف والرد المتبادل.

في أحدث عملياته، أعلن حزب الله تنفيذ ثلاث هجمات يوم أمس، استهدفت مواقع وآليات لقوات الاحتلال في قضاء مرجعيون جنوب لبنان، وشملت العمليات تدمير جرافة عسكرية من نوع D9 قرب بلدة دير سريان بمسيرة انقضاضية، إضافة إلى استهداف مقر قيادي في مدينة الخيام بطائرتين مسيرتين، وقصف تجمع لآليات الاحتلال قرب البلدة بالمدفعية.

أما السبت، فنفذ حزب الله 20 عملية عسكرية على طول الجبهة الجنوبية، تنوعت بين الصواريخ والمدفعية واستهداف الآليات. ومن أبرزها عملية "الصقور" التي أصابت دبابة ميركافاه داخل موقع نمر الجمل قرب علما الشعب، وأدت إلى إخراجها عن الخدمة، وسط مشاهد أظهرت ارتباكا في صفوف جنود الاحتلال. كما شملت عمليات السبت استهداف مقاتلي الحزب تجمعات قوات الاحتلال في رشاف والبياضة وبيوت السياد، ما يعكس اتساع نطاق الاشتباك وتعدد المحاور النشطة.

الدفاع المرن وتكتيك الكمائن

ويرى الخبير العسكري العميد المتقاعد ناجي ملاعب أن حزب الله انتقل إلى نموذج الدفاع المرن، القائم على الكمائن المتحركة والانتشار غير الثابت، ما يقلل من فعالية التفوق الجوي الإسرائيلي، مشيرا إلى أن هذا النمط يعتمد على استيعاب الضربة ثم الرد التدريجي بدل المواجهة المباشرة.

ويضيف أن توزيع الوحدات الصغيرة والاعتماد على التخفي والتضاريس يجعل استهداف الحزب أكثر صعوبة، خصوصا مع استمرار الغارات المكثفة. كما يعتبر أن هذا الأسلوب يندرج ضمن المدرسة الشرقية في القتال، التي تقوم على الاستنزاف وإطالة أمد المعركة بدل الحسم السريع.

ويرى ملاعي في حديثه لصحيفة "فلسطين" أن هذا النموذج يمنح حزب الله قدرة على إعادة التموضع بسرعة بعد كل استهداف، ما يحافظ على استمرارية عملياته رغم الضغط العسكري الإسرائيلي الكبير.

حرب هجينة واستنزاف طويل

الخبير في الشؤون العسكرية د. محمد هزيمة، يقدم قراءة موسعة لطبيعة المواجهة الجارية في جنوب لبنان، معتبرا أن حزب الله نجح في تطوير نموذج قتالي مركب يجمع بين الحرب التقليدية والحرب الهجينة، بما يتيح له العمل تحت ضغط ناري كثيف دون فقدان القدرة على المبادرة.

ويشير هزيمة لـ"فلسطين"، إلى أن هذا النموذج لا يقوم على المواجهة المباشرة، بل على توزيع القوة القتالية ضمن وحدات صغيرة مرنة قادرة على الحركة السريعة وإعادة التموضع، ما يمنحها قدرة على امتصاص الضربات ثم تنفيذ ردود دقيقة ومحددة ضد أهداف عسكرية إسرائيلية.

ويضيف أن أحد أبرز عناصر هذا التحول يتمثل في اللامركزية العملياتية، حيث لم تعد القرارات محصورة في مركز قيادة واحد، بل باتت تمنح صلاحيات ميدانية أوسع للوحدات القتالية، ما يقلل زمن الاستجابة ويزيد من فعالية التحرك تحت الضغط.

ويؤكد أن استمرار العمليات النوعية رغم كثافة الغارات الجوية الإسرائيلية يعكس أن منظومة القيادة والسيطرة لدى حزب الله لا تزال تعمل بكفاءة، رغم محاولات الاستهداف المتكرر للبنية العسكرية والاتصالية للحزب.

ويرى أن استخدام المسيرات الدقيقة، خصوصا العاملة بتقنيات متقدمة مثل الألياف الضوئية، ويشير إلى تطور واضح في أسلوب إدارة المعركة، حيث بات بالإمكان تنفيذ ضربات دقيقة ضد أهداف مدرعة ومتحركة داخل العمق الميداني.

أنماط قتال تطيل امد المواجهة

ويضيف هزيمة، أن هذه القدرات لا تعمل بشكل مركزي تقليدي، بل ضمن منظومة تشغيل وتخزين موزعة، ما يصعب على جيش الاحتلال الإسرائيلي تحديد مصادر التهديد أو تدميرها بشكل كامل.

كما يشير إلى أن هذا النمط من العمل العسكري يهدف إلى خلق حالة دائمة من الاستنزاف، حيث تستهدف آليات الاحتلال ومواقعه بشكل متكرر لإرهاق قوات الاحتلال ماديا ونفسيا، وإطالة أمد المواجهة على الأرض.

ويعتبر أن حزب الله لا يسعى إلى حسم سريع بقدر ما يعتمد على استنزاف تدريجي يراكم الخسائر لدى الاحتلال الإسرائيلي، سواء عبر استهداف المعدات أو من خلال الضغط الميداني المستمر على طول الجبهة.

ويؤكد أن صمود مقاتلي حزب الله في ظل القصف الإسرائيلي المكثف يعود إلى خبرة تراكمية طويلة في إدارة المعارك غير المتكافئة، إضافة إلى التدريب المستمر على أساليب القتال المرن، ما يتيح الحفاظ على الجهوزية حتى في أصعب الظروف.

ويذهب هزيمة إلى أن استمرار هذه المعادلة القتالية يعكس تحولا في طبيعة الحرب جنوب لبنان، حيث لم تعد المواجهة تقليدية، بل أصبحت نموذجا معقدا من الاستنزاف المتبادل، تتداخل فيه التكنولوجيا مع التكتيك والمرونة الميدانية، ما يجعل الحسم السريع خيارا غير واقعي في المدى المنظور.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالحضور
صادرة عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه / نبيه كمال نبيه اليازجي ويحمل هوية رقم (804685766) من غزة وخارج البلاد ومجهول محل الإقامة، نعلمك بأنه قد تعين جلسة يوم الأحد الموافق 14 / 6 / 2026م في القضية أساس رقم 2026/190 والمقامة أمام محكمة غزة الشرعية والمتكونة بينك وبين المدعية/ اسراء بنت ناصر بن صبحي اليازجي من غزة والمقيمة في جمهورية مصر العربية وتحمل هوية رقم (403634082) ووكيلها المحامي / سائد شحادة وموضوعها دعوى / تفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وإن لم تحضر سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر بتاريخ: 10 / 05 / 2026م

قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشرعي/ أشرف خليل أبو شعر

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالحضور
صادرة عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه/ هاشم بن السيد بن هاشم الغلاييني ويحمل هوية رقم (949843981) من غزة وخارج البلاد ومجهول محل الإقامة، نعلمك بأنه قد تعين جلسة يوم الأحد الموافق 14 / 6 / 2026م في القضية أساس رقم 2026 / 194 والمقامة أمام محكمة غزة الشرعية والمتكونة بينك وبين المدعية/ داليه بنت سامي بن زكي مسعود من يافا والمقيمة في سلطنة عمان وتحمل هوية رقم (801703026) ووكيلها المحامي/ سائد شحادة، وموضوعها دعوى/ تفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وإن لم تحضر سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.
وحرر بتاريخ: 10 / 05 / 2026م

قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشرعي/ أشرف خليل أبو شعر

الاحتلال يوظف القوارض والأوبئة "سلاحًا"

هلال نصّار

من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكتفِ من وسائل وأدوات الحروب القديمة والحديثة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتطور البيولوجي والدعم العسكري الهائل والمعلومات الاستخبارية في حرب الإبادة الجماعية الممنهجة ضد شعب غزة، فمع بداية الحرب رسم الصهاينة مخططات القضاء على غزة وأهلها على المدى القريب من خلال القتل المباشر والقصف المتواصل منذ عامين ونيف للبشر والشجر والحجر وحتى الآن لم يسلم بغزة شيء، وعلى المدى البعيد عبر انتشار الأمراض والأوبئة واستخدام الحشرات والقوارض والجرذان من خلال تجارب بيولوجية ناجحة كالفئران والذباب والبعوض والبرغوث والقمل في تركيبات جينية تحمل بكتيريا وأوبئة وأحماضا كيميائية قاتلة، التي تعد سلاحاً بيولوجياً فتاكاً للقتل الصامت بشكل ممنهج ومقصود، ويؤكد "مركز الإنسان للديمقراطية والحقوق" و"الإغاثة الزراعية" أن هذا الواقع يُمثل "موتاً صامتاً" واستخداماً للأوبئة كأداة حرب ممنهجة.

▯نعم الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الإعدام البطيء والإبادة الجماعية الصامتة نتيجة الحصار المفروض ومنع إدخال مواد مكافحة الفيروسات والأوبئة والحشرات والقوارض وغيرها، حيث تشير التقارير الميدانية والمؤسسات الحقوقية إلى وجود علاقة مباشرة وموثقة بين انتشار الحشرات والجرذان وبين ممارسات الاحتلال، لا سيما في قطاع غزة والسجون الإسرائيلية، التي خلقت بيئة كارثية أدت إلى انتشار غير مسبوق للحشرات والقوارض (الجرذان والفئران)، والتي أصبحت تشكل "سلاحاً صامتاً" يهدد حياة النازحين في الخيام، بالتزامن مع الحصار الذي يفرضه الاحتلال، والدمار الشامل في قطاع غزة، الناتج عن الحرب المستمرة، حيث يمكن تلخيص هذه العلاقة وأبعاد الأزمة في النقاط التالية وفقاً للمعطيات حتى مايو 2026:

▯حصار غزة ومنع المعدات: يمنع الاحتلال إدخال المبيدات الحشرية والسموم اللازمة لمكافحة الآفات، كما يمنع إدخال قطع الغيار لآليات البلدية اللازمة لترحيل النفايات، ما يخلق بيئة خصبة لانتشار الجرذان والحشرات، مما يجعل الجهود الذاتية البدائية غير فعالة أمام الانتشار الواسع ويفاقم خطر انتشار الأوبئة، وترافق هذا الانتشار مع حظر شامل على إدخال مواد النظافة والمبيدات، ما يعزز التداعيات الصحية الكارثية.

▯انتشارها في السجون: اشتكى الأسرى في السجون الإسرائيلية من انتشار الجرذان والصراصير في غرفهم ومناطق الانتظار، مما يؤثر على صحتهم النفسية والجسدية. ▯بيئة خصبة للآفات: تسببت تراكمات الركام والنفايات الصلبة (ما يقدر بـ 40 مليون طن من الركام و 340 ألف طن من النفايات قرب مناطق النزوح) مما خلق بيئة مثالية لتكاثر الحشرات والقوارض بشكل مرعب، وانتشار الفئران والجرذان والبراغيث بشكل "مختبري" مثالي.

▯تراكم النفايات والركام: تراكم حوالي 900 ألف طن من النفايات منذ أكتوبر 2023، بالإضافة إلى 40 مليون طن من ركام المباني المدمرة، وفّر مأوى للجرذان (مثل الجرذ النرويجي) والحشرات الناقلة للأمراض.

▯استهداف الخدمات الأساسية: تدمير البنية التحتية، وشبكات الصرف الصحي، ومنع الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه ومولدات الكهرباء يساهم في تراكم المياه الراكدة وانتشار البعوض.

▯تهديد صحي مباشر: تنتشر القوارض داخل خيام النازحين، وتصل إلى الطعام وأماكن نوم الأطفال، مما أدى إلى انتشار أمراض جلدية مستعصية، التهابات جهاز هضمي حادة، ورصد حالات اشتباه بأمراض خطيرة مثل (داء اللولبية النحيفة) والطاعون.

▯عامل رعب نفسي: أصبحت الجرذان جزءاً من المشهد اليومي المرعب للنازحين، وتهاجم الأطفال والنساء، مما يسبب حالات ذعر وتشنج، وخاصة بين الأطفال، لمهاجمتهم في أثناء نومهم، مما سبب رعباً نفسياً وإصابات جسدية بالغة تؤدي للتسمم.

▯انتشار الأوبئة والأمراض: أدى انتشار الحشرات والقوارض إلى تفشي أمراض جلدية مستعصية، التهابات حادة في الجهاز الهضمي، والاشتباه في حالات طاعون ومرض "اللبتوسبيروز"؛ لذلك حذرت مؤسسات حقوقية وبيئية من أن هذا الواقع يحول حياة النازحين إلى جحيم، مؤكدة أن "الجرذان والحشرات" أصبحت شريكة في فرض حصار صحي، ما يقود إلى "إنفجار وبائي" شامل في القطاع.

▯حروب "إسرائيل" البيولوجية

ربط هذا الانتشار المكثف للقوارض والحشرات والجرذان بتاريخ الاحتلال المعروف في الحروب البيولوجية، ولدي اعتقاد جازم بأن الأمر مقصود وهو جزء من حرب غير تقليدية تنقلنا من "القتل العشوائي إلى القتل الصامت"، وهنا إشارة للأبحاث الحديثة التي أجراها مؤرخون "إسرائيليون" (مثل بيني موريس وبنيامين كيدار) التي تؤكد استخدام قوات الاحتلال أسلحة بيولوجية بدائية خلال حرب 1948 وعُرفت هذه العملية باسم "ألق خبزك"، وتضمنت تسميم الآبار من خلال استخدام بكتيريا "التيفوئيد" لتسميم آبار المياه في مدن وقرى فلسطينية مثل عكا وغزة، بهدف منع عودة السكان العرب ومنع تقدم الجيوش العربية، كما أن "جامعة بار إيلان الإسرائيلية تضم فريق كامل يجري أبحاث على تعديل الفئران وتهجينها لاستخدامها ليس كأبحاث تجارب ولكن كنوع من الأسلحة".

▯العدوان الاسرائيلي المستمر، حرم السكان من أبسط الخدمات الإنسانية الأساسية كالمياه والصرف الصحي وجمع النفايات، وأدى ذلك لانتشار الأمراض بسبب شح المياه وانتشار الحشرات والقوارض بفعل تكدس النفايات في الشوارع وارتفاع نسبة الكارثة الصحية والبيئية، وأكدت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة أن هذه الممارسات، بما فيها فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي للمجموعات السكانية، وتشكل انتهاكات لقواعد القانون الدولي وترتقي لمستوى جرائم الإبادة الجماعية نتيجة السياسة العدوانية والانتقامية والتي يدفع ثمنها شعب غزة، ووفق مؤسسات أممية فإنه خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ (2023 وحتى الآن)، نقلت الحشرات والقوارض والحيوانات الضالة الكثير من الأمراض بين المواطنين في إشارة إلى أزمة صحية بيئية تتصاعد وتهدد حياة الغزيين، وحسب منظمة الصحة العالمية، تستأثر الأمراض المنقولة بنسبة تزيد على 17٪ من الأمراض المُعدية إجمالاً، وتتسبب في حصد أرواح أكثر من 700,000 شخص سنويًا حول العالم، ويمكن أن تنجم تلك الأمراض عن الطفيليات أو البكتيريا أو الفيروسات، وأكدت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية، مارغريت هاريس، في تصريحات لها، استمرار ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المُعدية في غزة، وأشارت إلى تسجيل 614,000 حالة إصابة بالتهابات الجهاز التنفسي العلوي و330,000 حالة إسهال بين النازحين في مراكز الإيواء منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وحتى نهاية الأسبوع الأول من إبريل المنصرم، ولفتت إلى رصد 83,500 حالة جرب، و48,000 حالة طفح جلدي، و7,300 حالة جدري الماء، واليرقان لدى 21,300 شخص.

▯تشهد مناطق متفرقة من قطاع غزة في الآونة الأخيرة انتشارًا لافتًا ومُقلقًا للقوارض والحشرات، في ظاهرة باتت تؤرق السُكان وتزيد من معاناتهم اليومية، خاصة في ظل الظروف الإنسانية والبيئية الصعبة التي يعيشها الأهالي مع تكدس العائلات وتراكم النفايات في الشوارع وبين الأحياء السكنية، إضافة إلى تضرر شبكات الصرف الصحي والبنية التحتية وكذلك محدودية الإمكانيات لدى البلديات، كلها عوامل جعلت عمليات المكافحة الدورية شبه معدومة، ما يهيئ بيئة مثالية خصبة لتكاثر القوارض والحشرات والآفات، كما أن الحصار المفروض على القطاع وقيود الاحتلال على إدخال المواد والمعدات، بما في ذلك المبيدات وقطع غيار الآليات، تعيق جهود مكافحة الآفات بأنواعها، آلاف العائلات تواجه وضعًا كارثيًا نتيجة انتشار القوارض والحشرات، والنازحين لا تعرف النوم ليلًا بسبب لدغات البعوض حيث يعاني غالبية النازحين من الحكة والأمراض الجلدية، الأمر الذي يدفع الكثير من النازحين للتفكير في حلول خطرة تتمثل بدهن أجسامهم بالسولار للحيلولة دون إقتراب الحشرات، وفي ظل ما يعانيه الغزيون من أزمات مستمرة، يطالب السكان والمسؤولون بتدخل عاجل من الجهات الدولية لتقديم الدعم اللازم، سواء عبر تحسين خدمات الصرف الصحي أو الضغط على الاحتلال للسماح بتوفير مواد المكافحة، للحد من هذه الظاهرة التي تهدد الصحة العامة.

▯تشهد مخيمات النزوح في قطاع غزة كارثة بيئية وصحية غير مسبوقة، تمثلت في انتشار كثيف للذباب القارص، والبعوض، والبراغيث، والقمل، بالإضافة إلى انتشار كبير من القوارض، هذا الانتشار هو نتيجة مباشرة لإنهيار المنظومة الصحية والبيئية وتراكم مئات آلاف الأطنان من النفايات، مما حوّل حياة النازحين إلى "جحيم" يومي، خاصة مع دخول فصل الصيف، ولعل أبرز أسباب انتشار الحشرات والطفيليات تراكم النفايات والصرف الصحي مما أدى إلى توقف جمع النفايات بانتظام وتراكمها بجوار الخيام، إلى جانب طفح مياه الصرف الصحي، إلى خلق بيئة مثالية لتكاثر الحشرات والقوارض، كذلك إنعدام النظافة الشخصية حيث انخفضت حصة الفرد من المياه من 85 لتراً يومياً قبل الحرب إلى أقل من ثمانية لترات، مما جعل السكان تسترشد باستخدام المياه وتقليل الاستحمام وغسل الملابس، مما تسبب في انتشار القمل والجرب والبراغيث، أيضاً الاكتظاظ الشديد في مخيمات النزوح حيث تعيش آلاف العائلات في خيام متلاصقة، مما يسهل انتقال الطفيليات من خيمة إلى أخرى، والحرارة المرتفعة تساهم حرارة الصيف في تسريع تكاثر الذباب والبعوض بشكل غير مسبوق، التداعيات الصحية على السكان منها أمراض جلدية وسجلت الطواقم الطبية زيادات كبيرة في حالات سكابيس (الجرب)، والقمل، والطفح الجلدي الناتج عن قرص البعوض والبراغيث، ومنها أمراض معوية نتيجة الذباب المنتشر الذي ينقل الأمراض إلى الطعام والشراب، مما تسبب في انتشار النزلات المعوية والإسهال المائي الحاد، وهجمات القوارض وثقت تقارير عن حالات متعددة تعرضت لعض من الفئران للأطفال داخل الخيام أثناء النوم، ناهيكم عن الوضع الإنساني المأساوي فيما حذرت بلدية غزة ومنظمات دولية من استمرار هذه الآفة، وأشارت إلى أن المواد الأساسية لمكافحة الحشرات والقوارض غير متوفرة نتيجة شحها ومنعها من طرف الاحتلال الوصول لغزة، مما يجعل السكان عاجزين عن حماية أنفسهم، وتضطر بعض العائلات للهروب من خيامها خلال النهار بسبب كثافة الذباب القارص والحر الشديد، كما تحولت الحشرات والقوارض (الجرذان والفئران) إلى خطر وجودي حقيقي يهدد النازحين في الخيام، فيما يُنظر إليه كأحد أدوات الحرب غير المباشرة أو "الموت الصامت" الناتجة عن سياسات الحصار وتدمير البنية التحتية.

▯انتشار البرغوث

الحد من انتشاره قد يتحكم في سلوكه بسبب البكتيريا، وانتشاره الأكبر خلال فصل الصيف ويتفاعل مع الحرارة العالية، البراغيث تفضل درجات حرارة دافئة بين 20–30°C، وعند انخفاض الحرارة إلى أقل من 10°C يقل نشاطها بشكل واضح ويتباطأ تكاثرها، وتبدأ بالبحث عن بيئة مناسبة تتكيف معها، عندما يُصاب الانسان بلدغة البرغوث تنشط بكتيريا متنوعة ومتعددة على سطح الجسد وتبدأ بالانتشار مع أعراض واضحة كالحكة والاحمرار والفقعات، لأن البكتيريا لا تعيش فقط داخله، بل تغير سلوكه، وتُكون سدادة في أمعائه تمنعه من البلع▯فيشعر بجوع دائم، فيبدأ بامتصاص الدم وبالتالي يكون الانسان ضحية للحكة بشكل هستيري ومتكرر مما يزيد تفاعل البكتيريا المحملة بالمواد الكيميائية والبيولوجية وتعمل على حساسية مفرطة في بعض وأغلب الأجساد وتستمر لساعات، أي أن البكتيريا الطفيلية تُعيد برمجة سلوك البرغوث الناقل ليخدم انتشاره ورغم أن البراغيث فقدت أجنحتها لكنها ما زالت تحملها جينيًا وهي تعد أصلها حشرات طائرة، لكنها اليوم لا تمتلك أجنحة إطلاقًا لكن داخل DNA الخاص بها توجد بقايا جينات الأجنحة وتاريخ مخفي داخل الجينات دليل حي على تطورها، ويمكنها العيش عدة أشهر بدون دم وتدخل في حالة شبه سُبات لكنها عند الإحساس بالاهتزاز أو الحرارة تستيقظ فورًا وتنشط بحثاً عن الغذاء، فحشرة البرغوث لا ترى جيدًا لكنها تستكشف الحرارة وتستشعر ثاني أكسيد الكربون من التنفس، ويحدد موقع الكائن الحي بدقة فهو أشبه بـ (رادار بيولوجي) تستخدم في ضرب المدن من الداخل لنشر الأوبئة دون قتال مباشر وهكذا استُخدم الاحتلال هذا الكائن خلال الحرب الجارية والمستمرة على قطاع غزة كما أنها استخدمت في الحرب العالمية الثانية واستخدمت على مر العصور في حروب سابقة.

لعاب البرغوث يحتوي على مواد مضادة للتخثر وتمنع تجمع الصفائح الدموية وتسهل تدفق الدم، ويعمل عكس ذلك ويؤخر التخثر، لذلك النتيجة تكون غالباً على شكل إحمرار + حكة + انتفاخ صغير أو فقاعات بالونية (تحسس الأجساد من اللعاب أكثر من الجرح نفسه)، ويحتوي على بروتينات مضادة للتخثر، ومثبطات الصفائح الدموية، بروتينات مُعدِّلة للمناعة، بروتينات محسسة، فالبكتيريا لا تعيش صدفة، بل تحافظ عليها البراغيث لأنها تساعدها أحياناً في هضم الدم وتزيد من قدرتها البيولوجية للبقاء، أي أن العلاقة بينهما ليست طفيلي مضيف فقط! بل تحالف ميكروبي معقد، كما أن البراغيث تمتلك درعاً كيميائياً ضد الجفاف والمبيدات وتتكيف وراثياً بسرعة عالية جداً، بعض السلالات أصبحت تتحمل مبيدات كانت تقضي عليها بالكامل قبل سنوات قليلة فقط!؛ والبرغوث يترك أثر بيولوجي يمكن أن يُستخدم لتحديد الحيوانات أو البشر الذين تغذى عليهم، ودماغ البرغوث صغير لكنه عالي الكفاءة، لا يوجد تفكير، لكن يوجد تنسيق حسي حركي شديد الدقة يفوق حجمه بكثير، أما طرق العلاج والقضاء عليها: توضع مصيدة بسيطة داخل الخيمة (ضوء + سطح لاصق أو ماء وصابون) حيث تجذب البراغيث للضوء والحرارة فتقفز نحو المصدر فتلتصق! أو تغرق! وعند اللدغ التعرض للهواء والماء البارد أو استخدام الثلج للتخفيف من الحكة، فيما يساعد تقليل البراغيث النشطة داخل الخيمة، التنظيف اليومي للفراش والملابس والأغطية وغسلهم بمياه باردة لأن البيوض تعيش وتستقر في البيئة الدافئة.

▯الاحتلال الإسرائيلي يتبع سياسات عدوانية مختلفة في قطاع غزة تندرج ضمن مفاهيم الحرب أو الإبادة البيولوجية، سواء من خلال الاستخدام المباشر لأسلحة محددة أو عبر خلق ظروف بيئية وصحية تؤدي لانتشار الأوبئة، وتتمثل أبرز الوسائل والممارسات المرصودة فيما يلي:

1. استهداف البيئة والبنية التحتية الصحية/

▯نشر الأوبئة: حذرت المنظومة الصحية ومنظمات دولية من تفشي أمراض خطيرة (مثل الكوليرا، شلل الأطفال، والأمراض الجلدية المزمنة) نتيجة تدمير أنظمة الصرف الصحي وتراكم النفايات.

▯تلوث المياه: تعمد الاحتلال تدمير المنشآت المائية ومنع دخول مواد التعقيم، مما أدى إلى تلوث كارثي للمياه، وهو ما يُصنف كأحد أشكال "الإبادة البيئية" التي تُضعف مناعة السكان.

▯الحصار الصحي: منع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة مسببات الأمراض، مما يعزز أثر الأسلحة البيولوجية غير المباشرة.

2. الأسلحة والوسائل المستخدمة/

▯التجويع كسلاح بيولوجي: يُستخدم التجويع المتعمد كوسيلة لإضعاف أجساد المدنيين، مما يجعلهم أكثر عرضة للفيروسات والبكتيريا، نتيجة ضعف المناعة وتقليل وجبات الطعام وهو ما وُصف بـ "الإبادة الجماعية الصامتة".

▯استخدام مسببات الأمراض: تشير بعض التقارير الحقوقية إلى استخدام أسلحة معدة لإطلاق مسببات أمراض (بكتيريا وفيروسات) في مناطق معينة، مما تسبب في ظهور أعراض تسمم بيولوجي غير مسبوقة بين المدنيين.

▯الأسلحة الكيميائية: تم توثيق استخدام الفسفور الأبيض بشكل واسع، وهو سلاح يحرق الأنسجة الحية ويخلف آثاراً بيئية وصحية طويلة الأمد.

3. استهداف النسل والقدرات العلمية/

▯إبادة الأجيال: رصدت تقارير استهداف مراكز الإخصاب والعيادات الطبية (مثل تدمير آلاف الأجنة في مراكز الخصوبة) فيما يُعرف بالـ "إبادة البيولوجية" لمنع التكاثر السكاني وانهاء الصراع الديمغرافي.

▯إغتيال العقول: استهداف خبراء الكيمياء والفيزياء والأكاديميين لمنع تطوير أي قدرات دفاعية علمية أو طبية وطنية لمواجهة هذه المخاطر وحماية المجتمع من الفيروسات البكتيرية والفطرية.

السجل الأكاديمي لترامب

د. وليد عبد الحي

من الواضح أن سجل ترامب الأكاديمي الذي عرضناه، وكيفية تعاطيه مع هذا السجل، يتسقان تمامًا مع سلوكه السياسي، ومع غموض علاقاته مع إبستين، وعلاقاته المريبة مع الروس، ومع إنهاك «مؤسسات رصد الكذب السياسي» من متابعة كذبه.

استكمالًا لما سبق ودوّنته عن "سيكولوجية ترامب"، معتمدًا على تقارير علماء النفس الأمريكيين، وعلى كتابات من عملوا معه أو عايشوه أثناء رئاسته الأولى والحالية، تنبّهت إلى ضرورة استكمال الصورة بالبحث في سجله الأكاديمي في المدرسة والجامعة، التي تكشف قدراته العقلية ومواهبه. وقد توقفت في هذا الجانب عند الملاحظات التالية التي جمعتها من أكثر من 15 مصدرًا:

أولًا: في كتاب أستاذة علم النفس "ماري ترامب"، وهي ابنة أخ ترامب، وعنوانه:

Too Much and Never Enough

الصادر عام 2020 عن دار النشر Simon & Schuster، وصفت عمها ترامب بأنه (ما نورده هنا وردت تفاصيله في الصفحات: 35- 45 و79-48 و180 و200-190):

أ- غير قادر على التعلم أو التطور، ولديه عجز في الاستيعاب والتحليل للمعلومات.

ب- حريص على تشتيت الحديث مع الآخرين لإخفاء جهله؛ أي إذا طرحت عليه موضوعًا لا يعرف عنه شيئًا، فإنه يأخذك إلى موضوع آخر لإخفاء جهله، وتمنعه نرجسيته من الاعتراف بعدم المعرفة.

ت- محاولة رسم صورة الذكي والفطن استنادًا إلى العلاقات الشخصية، لا استنادًا إلى الوعي المعرفي أو القدرة التحليلية.

ث- إن ترامب دفع مالًا لشخص قام بتقديم امتحان الـ(SAT) بدلًا منه (وهذا الامتحان هو اختبار للقبول في الجامعات الأمريكية، ويركز على القدرة على القراءة والكتابة والرياضيات)، فإذا كان ترامب دخل الجامعة بالغش حسب رواية ابنة أخيه، فإنه دخل البيت الأبيض بيد روسيا الخفية في الانتخابات التي هزم فيها هيلاري كلينتون، وأثبتتها 13 مؤسسة أمريكية رسمية وخاصة.

وتخلص دراسة ماري ترامب إلى أن والد ترامب (Fred) كان له تأثير كبير في تعطيل النمو العاطفي والعقلي لترامب، بخاصة في تركيز الأب على: "الحياة تنافس، والمهم الفوز بغض النظر عن كيفية الفوز، لا تعبّر عن التعاطف مع الآخرين، تحويل النزوع العدواني إلى أداة للتفاوض، عدم الاعتراف بالخطأ وتعزيز نزوع الإنكار، وأن النقد الذاتي تعبير عن ضعف".

ثانيًا: دراساته الجامعية:

التحق ترامب في الجامعة بقسم الاقتصاد، لكنه انتقل من الجامعة الأولى (Fordham) بعد عامين (1966-1964) إلى جامعة (Pennsylvania)، وتحديدًا في كلية (Wharton)، التي تخرج منها عام 1968. ورغم نشر عدد من الصور لكشوف علاماته في الجامعة، والتي تكشف عن ضعف واضح، فإن رسوبه في مادة الإحصاء تكرر أكثر من غيرها.

لكن الخطورة هي في شهادة مكتوبة وشفوية قدمها محامي ترامب، واسمه Michael Cohen، في جلسة علنية أمام الكونغرس الأمريكي، وجاء فيها: "إن ترامب بعث برسائل للمدارس والجامعات التي درس فيها بالامتناع عن نشر سجل علاماته، كما أنه طلب مني تهديد المدارس والجامعات لمنع نشر هذا السجل".

وأضاف المحامي، في شهادته بتاريخ 27 فبراير 2019 أمام لجنة US House Oversight Committee: "إن التحذير الذي طلبه مني ترامب شمل موضوع امتحان (SAT) الذي قدمه شخص آخر عن ترامب".

ويكفي أن أضع الفقرة التالية حرفيًا من نص شهادة محامي ترامب عن موضوع القدرة العلمية أمام لجنة الكونغرس. يقول المحامي حرفيًا:

"عندما أصف ترامب بأنه محتال (con man)، فإنني أعني أنه دفعني لتهديد مدرسته الثانوية وجامعاته ومجلس الكلية بألا يقوموا مطلقًا بنشر درجاته أو نتائج اختباراته".

ثالثًا: لم يرد اسم ترامب في كل المؤسسات التي درس فيها (مدارس أو جامعات) ضمن الطلاب المتفوقين، ولم ينل أي جائزة علمية.

رابعًا: عند مقارنته مع رؤساء أمريكيين آخرين، نجد مثلًا أن أوباما (درس في جامعتي كولومبيا وهارفارد) وأصبح رئيس تحرير مجلة القانون في هارفارد (وهو مركز أكاديمي رفيع)، كما أن بوش سمح بنشر سجله، وظهر أن مستواه متوسط، أما كلينتون فكان متميزًا أيضًا (في جورج تاون وييل)، وحاصل على منحة رودس في جامعة أكسفورد، بينما الرئيس بايدن كان إنجازه ضعيفًا (جامعتا ديلاوير وسيراكوز)، لكنه لم يمنع نشر ذلك ولم يهدد أحدًا.

خامسًا: من الواضح أن سجل ترامب الأكاديمي الذي عرضناه، وكيفية تعاطيه مع هذا السجل، يتسقان تمامًا مع سلوكه السياسي، ومع غموض علاقاته مع إبستين، وعلاقاته المريبة مع الروس، ومع إنهاك "مؤسسات رصد الكذب السياسي" من متابعة كذبه.

هنا ينفجر السؤال: ما الذي يجعل زعماء في العالم العربي ينحنون احترامًا لرجل كهذا؟ هل لأنهم مثله؟ أم لأنهم واهمون؟ أم "ربما" لأنهم...

فوق أنقاض منزله المدمر.. علاء يبني مأوى لعائلته ويقاوم النزوح في غزة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

وسط ركام منزله المدمر في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، لم ينتظر المواطن علاء ناصر جودة حلولاً خارجية أو وعوداً مؤجلة، بل قرر أن يصنع بنفسه مساحة حياة جديدة، أعادت لعائلته شيئاً من الاستقرار في بيئة أنهكتها الحرب والنزوح.

علاء، خريج اللغة الإنجليزية، يعمل في مجال مقاولات البناء، مستنداً إلى خبرة ورثها عن والده وجده، ما ساعده على تنفيذ فكرته رغم الظروف القاسية.

ومع مرور السنوات، طوّر علاء أسلوبه في العمل، جامعاً بين الخبرة التقليدية وبعض الأفكار الحديثة في التصميم والديكور.

بداية المعاناة

لكن حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة قلبت حياته رأساً على عقب، فتوقف العمل بشكل كامل، وانقطع مصدر رزقه، شأنه شأن آلاف الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم وسط الدمار الواسع.

ومع تصاعد العدوان في أكتوبر الماضي وتوغل جيش الاحتلال في عمق مدينة غزة، اضطر علاء إلى النزوح من منزله في مخيم الشاطئ إلى مدينة دير البلح وسط القطاع، هرباً من القصف وخطر الاستهداف الذي طال أحياء سكنية كاملة.

وبعد يومين فقط، تلقى الخبر الصادم: منزله المكون من أربعة طوابق سُوّي بالأرض، إلى جانب معظم منازل المربع السكني المحيط.

وعندما عاد لاحقاً إلى المخيم، وجد نفسه أمام واقع أكثر قسوة من الدمار نفسه، إذ لم يعد هناك مكان مناسب لإيواء أسرته، ولا قدرة على تحمّل تكاليف استئجار شقة تحتاج هي الأخرى إلى ترميم.

حتى خيار "الكرفان" الجاهز بدا خارج إمكانياته، بسبب أسعاره المرتفعة.

بيت فوق الركام

أمام هذا الواقع، رفض علاء وزوجته فكرة العيش في مخيمات النزوح، وبدأ يفكر بطريقة مختلفة: لماذا لا يُستفاد من الركام نفسه؟

وبدلاً من إزالة الأنقاض المتراكمة، قرر تسويتها وتحويلها إلى أساس لمنزل جديد. بدت الفكرة غير مألوفة في ظل هذه الظروف، لكنها بالنسبة له كانت الخيار الوحيد الممكن.

وخلال عشرة أيام فقط، بدأ تنفيذ مشروعه؛ إذ سوّى الركام، ثم أقام فوقه هيكلاً خشبياً، مستعيناً ببعض العمال الذين كانوا يعملون معه قبل الحرب.

وباستخدام أدوات بسيطة، قصّ الأخشاب وثبّت الشوادر، ليبني مساحة سكنية صغيرة لكنها متكاملة نسبياً.

النتيجة كانت منزلاً متواضعاً يضم غرفة وصالة ومطبخاً وحماماً، جُهّز بأبسط الاحتياجات الأساسية، من سرير وأرفف وخزائن وباب خشبي صُمم بعناية لافتة.

لم يكن المنزل بالمعنى التقليدي، لكنه وفر لعائلته ما افتقده كثيرون في غزة: الخصوصية والشعور بالأمان.

ويقول علاء لصحيفة "فلسطين" إن منزله الجديد أصبح محل اهتمام الجيران والأقارب، الذين تساءلوا عن تفاصيل تنفيذه في ظل النقص الحاد في الإمكانات ومواد البناء.

حل مؤقت بكرامة

ويؤكد علاء أن ما أنجزه لا يعوض منزله الأصلي ولا الذكريات المرتبطة به، لكنه يمثل حلاً عملياً ومؤقتاً إلى حين بدء إعادة الإعمار. وفي ظل غياب أي أفق واضح لحل أزمة السكن في قطاع غزة، تحوّل هذا "البيت فوق الركام" إلى نموذج فردي للتكيف مع واقع شديد القسوة، أكثر من كونه إنجازاً إنشائياً تقليدياً.

ويضيف: "بادرت إلى هذه الفكرة كحل مؤقت، في ظل غياب أي بوادر لتأمين مساكن للنازحين أو لمن فقدوا بيوتهم".

ورغم بساطة المنزل، يرى علاء أنه حقق لعائلته الحد الأدنى من الاستقرار، معتبراً أن ما أنجزه يمثل مصدر فخر بالنسبة له، لأنه حاول من خلاله محاكاة تفاصيل منزله السابق، وتعويض أسرته جزءاً مما فقدته خلال الحرب.

مؤسسة حقوقية تنجح بتأجيل هدم 50 منشأة تجارية في العيزرية

القدس المحتلة/ فلسطين:

نجحت مؤسسة "سانت إيف" الحقوقية في استصدار قرار من محكمة الاحتلال الإسرائيلية العليا يقضي بتجميد مؤقت لقرار هدم 50 منشأة تجارية في بلدة العيزرية شرق القدس المحتلة.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي أمس: إن "المؤسسة ممثلة بالمحاميين نصرات دكور وهيثم خطيب نجحت في تقديم التماس مستعجل إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، انتزع قرارًا عاجلًا يقضي بتجميد هدم نحو 50 محلًا تجاريًا على مدخل العيزرية بشكل مؤقت".

وأشارت إلى أن المواطنين تلقوا، يوم الاربعاء الماضي، تبليغات شفهية بإخلاء محالهم تمهيدًا لهدمها صباح الأحد، رغم أن غالبية هذه المحال لم تتلقَّ أصلًا أوامر هدمٍ قانونية مسبقة، فيما كان بعضها ممثلًا من قبل محامين خاصين.

وأضافت أنه أمام خطر الهدم الفوري، جرى التحرك القضائي المستعجل لحماية حق المواطنين في الاعتراض والدفاع عن أنفسهم وفق الأصول القانونية.

ويطرح الالتماس تساؤلات قانونية جوهرية حول الصلاحيات التي تستند إليها سلطات الاحتلال في تنفيذ الهدم هذه المرة، خاصة وأن أي ادعاء يتعلق بعدم الترخيص يفترض قانونًا إصدار إخطارات رسمية ومنح أصحاب المحال فرصة لتقديم طلبات ترخيص واعتراضات وفق أحكام القانون الأردني المعمول به في المنطقة.

وحسب المؤسسة، يهدف الالتماس إلى كسب وقت لمنح أصحاب المحال فرصة حقيقية لمواجهة المخطط المرتبط بما يسمى "شارع نسيج الحياة"، والذي يُرجَّح أن تكون أوامر الهدم مرتبطة بأعمال شقه وتوسيعه.

وأشارت إلى أن طواقمها القانونية عملت على مدار يومي الجمعة والسبت، في سباق مع الوقت، إيمانًا بأن المواطنين لا يجدر ان يبقوا وحيدين في وجه سياسات الهدم المتفاقمة في مناطق ج

لجنة الطوارئ الحكومية: نتابع دخول الشاحنات لغزة وفق الأصول القانونية

غزة/ فلسطين:

تابعت لجنة الطوارئ الحكومية، من خلال الجهات المختصة، كل ما يرد إلى قطاع غزة من شاحنات المساعدات الإنسانية والشاحنات التجارية، وتعاملت مع أي مواد مهربة أو مخالفات وفقاً للقواعد والإجراءات القانونية الناظمة لعمل الجهات المختصة، والتي تواصل أداء مهامها الميدانية على مدار الساعة على الرغم من قسوة الظروف والتحديات الاستثنائية التي يمر بها قطاع غزة.

وأكدت اللجنة، في بيان صحفي أمس، أن الطواقم الفنية والميدانية، وبرغم الصعوبات الكبيرة التي تعترض عملها، ما زالت تؤدي واجبها الوطني والمهني بكل مسؤولية وبسالة وشجاعة، انطلاقاً من حرصها على خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني وحماية المصلحة العامة والحفاظ على حالة الاستقرار المجتمعي والاقتصادي في ظل الظروف الراهنة.

وشددت اللجنة على أنها تتعامل مع أي تجاوزات أو مخالفات للقوانين والأنظمة المعمول بها وفق الأصول القانونية، من خلال إحالة المخالفات والتجاوزات إلى الجهات المختصة لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم بحقها، باعتبار أن تطبيق القانون وإنفاذه يمثلان واجباً أصيلاً تمارسه كافة الدول والجهات الحكومية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية والمعقدة التي يعيشها قطاع غزة بفعل العدوان والحصار المستمر.

وأكدت اللجنة حرصها الكامل على استمرار عمل المؤسسات الدولية والإغاثية واستقلاليته، وتوفير البيئة المناسبة لقيامها بمهامها الإنسانية وفق الأطر القانونية والمهنية المعمول بها.

وأعربت اللجنة عن رفضها بشكل قاطع استغلال المساعدات الإنسانية أو توظيفها لتحقيق مصالح أو مكاسب شخصية، أو الإساءة إلى الدور المؤسسي والإنساني الذي تضطلع به هذه المؤسسات، بما ينعكس سلباً على مصالح أبناء شعبنا الفلسطيني وجهود الإغاثة الإنسانية.

وأشارت إلى أن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق الاحتلال الإسرائيلي، بصفته قوة احتلال وهي التي تتحكم بشكل كامل في معابر قطاع غزة، وتشرف على إدخال الشاحنات والبضائع بعد إخضاعها لإجراءات الفحص والتدقيق وفق المعايير والآليات التي يفرضها الاحتلال بصورة منفردة.

ولفتت اللجنة إلى مواصلتها والجهات المختصة القيام بواجباتها ومسؤولياتها الوطنية والإنسانية تجاه أبناء شعبنا، مؤكدة أنها ستبقى في خدمة المواطنين والعمل على تلبية احتياجاتهم وتعزيز صمودهم، إلى حين قيام اللجنة الإدارية بتحمل مسؤولياتها الكاملة.

بلدية غزة تحذر من تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

حذرت بلدية غزة أمس، من تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة بشكل غير مسبوق خلال الفترة الأخيرة، بعدما دمر الاحتلال 72 بئرًا من أصل 86 بئرًا كانت تخدم مدينة غزة. وأكد المتحدث باسم البلدية حسني مهنا، أن الأسباب الرئيسة للأزمة تعود إلى التدمير الواسع للبنية التحتية، خاصة شبكات المياه والمرافق الحيوية. وأكد مهنا، أن أزمة الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية، إلى جانب شح المواد والمعدات الضرورية لأعمال الصيانة، ساهمت في تعميق الأزمة.

وبين، أن الفجوة بين الاحتياج الفعلي والمتوفر من المياه تتجاوز 50%، ما يعني أن السكان لا يحصلون إلا على جزء محدود من احتياجاتهم اليومية

وأوضح مهنا، أن البلدية تعمل ضمن خطة طوارئ للتخفيف من حدة الأزمة، تشمل تشغيل الآبار المتاحة بأقصى طاقة ممكنة بالتعاون مع المؤسسات المانحة وسلطة المياه الفلسطينية.

وأشار إلى أن هذه الجهود لا تزال محدودة التأثير في ظل التحديات القائمة، وعلى رأسها النقص الحاد في الوقود ومواد الصيانة، وصعوبة وصول الطواقم الفنية إلى بعض المناطق. ويعاني أكثر من 85% من مساحة مدينة غزة من عجز مائي يتجاوز 75% بسبب تدمير البنية التحتية وتوقف خطوط المياه الرئيسية، خلال حرب الإبادة على قطاع غزة. وتحولت المياه إلى معركة بقاء، مع اعتماد السكان على مصادر ملوثة وانهيار منظومة الصرف الصحي، مما يهدد بوقوع كارثة عطش وصحة عامة مع اقتراب الصيف.

جدارية في غزة تحتفي بالناشط البرازيلي تياغو أفيلا بعد الإفراج عنه

غزة/ فلسطين:

احتفى فنان تشكيلي من قطاع غزة بالناشط البرازيلي تياغو أفيلا، أحد قادة "أسطول الصمود"، عبر رسم جدارية ضخمة لصورته على أحد الجدران المدمرة بفعل القصف الإسرائيلي، تقديراً لمواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني ومحاولته كسر الحصار المفروض على القطاع.

وحوّل الفنان أُبيّ القرشلي جداراً مدمراً في غزة إلى لوحة فنية جسدت صورة أفيلا، مستخدماً ألوانه الخاصة وبجهد شخصي، بعد منع الاحتلال وصوله إلى القطاع ضمن "أسطول الصمود".

وقال القرشلي إن الجدارية جاءت "كمبادرة شخصية تعبيراً عن الدعم الكامل للناشطين تياغو أفيلا وسيف أبو كشك، وهدية لهما بعد الإفراج عنهما من سجون الاحتلال".

وأضاف: "أردت إيصال رسالة بأن غزة لا تنسى من يقف إلى جانبها، وأن أساطيل الحرية والصمود تعني الكثير لأهالي القطاع".

وكانت وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي أعلنت، أمس، ترحيل الناشطين تياغو أفيلا وسيف أبو كشك بعد نحو أسبوعين من اعتقالهما، عقب اعتراض بحرية الاحتلال "أسطول الصمود" في المياه الدولية.

وأكد مركز "عدالة" الحقوقي الإفراج عنهما وخروجهما من الاحتجاز الإسرائيلي، بعد مشاركتهما في الأسطول الذي انطلق من مدينة برشلونة الإسبانية بهدف كسر الحصار عن قطاع غزة.

فتح تحقيق بمقتل مواطن شمال نابلس

نابلس/ فلسطين:

باشرت النيابة العامة والشرطة في محافظة نابلس إجراءاتهما القانونية، أمس، في حادثة مقتل مواطن يبلغ من العمر 36 عاماً في بلدة بيت امرين شمال غرب مدينة نابلس.

وأوضح المتحدث باسم الشرطة، العميد لؤي ارزيقات، أن قوة من المباحث العامة والأدلة الجنائية، وبإسناد من الأجهزة الأمنية، تحركت إلى مكان الحادث لفرض الأمن والنظام العام بالبلدة.

وأضاف ارزيقات، في تصريح صحفي، أن النيابة العامة أصدرت قراراً بإحالة الجثمان إلى معهد الطب العدلي، لإجراء الصفة التشريحية واستكمال الإجراءات الأصولية والتحقيقات القانونية.

وفي تصريح لاحق، أكد ارزيقات أن جميع المشتبه بهم الرئيسيين في الجريمة أصبحوا في قبضة شرطة نابلس، بعد السيطرة على الوضع العام في البلدة.

وأضاف أن الشرطة والنيابة تواصلان التحقيقات للوقوف على ملابسات الجريمة وكشف تفاصيلها كاملة.

"كارثة بيئية مركبة".. تحذيرات من تفاقم انتشار القوارض والحشرات في غزة

غزة/ قدس برس:

حذّر الطبيب البيطري الاستشاري وخبير الصحة العامة والبيئة ومكافحة القوارض والحشرات، الدكتور سعود الشوا، من أن حملات مكافحة القوارض والحشرات في قطاع غزة، المعتمدة على استخدام المبيدات فقط، لن تكون كافية للحد من انتشارها في الظروف البيئية والصحية المتدهورة التي يعيشها القطاع.

وأوضح الشوا، أنه أجرى تواصلاً مستمراً مع عدد من المنظمات الدولية، من بينها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشيراً إلى أنه تم الحصول على موافقة من لجنة تنسيق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية (COGAT) لإدخال كميات من مبيدات القوارض والحشرات إلى قطاع غزة.

وبيّن أن إدخال هذه المبيدات سيكون مشروطاً باستخدامها من خلال المنظمات الدولية العاملة في القطاع، وبالتعاون مع البلديات والمستشفيات ووزارة الصحة، متوقعاً وصولها خلال الأسبوع المقبل.

ونفى الشوا صحة ما تم تداوله بشأن انتقال فيروس "هانتا" إلى إسرائيلي من قطاع غزة، مؤكداً أن المصاب كان قادماً من أوروبا، وأن العدوى لم تنتقل إليه من غزة أو من القوارض الموجودة فيها.

وأشار إلى أن القوارض المنتشرة في قطاع غزة لم يُكتشف لديها فيروس "هانتا" حتى الآن، داعياً إلى عدم إثارة الذعر أو تداول معلومات غير دقيقة في هذا السياق.

وحذّر الشوا من أن تفشي القوارض في قطاع غزة لم يعد مجرد مشكلة صحية عابرة، بل تحوّل إلى "كارثة بيئية مركبة" تهدد السكان على المدى الطويل، في ظل الدمار الواسع وغياب الرقابة الصحية وتدهور البنية التحتية.

وقال: "حملات مكافحة القوارض والحشرات باستخدام المبيدات فقط لن تنجح ما دامت آلاف أطنان الركام والنفايات لا تزال متراكمة، إلى جانب تجمعات مياه الصرف الصحي الملوثة المنتشرة في مناطق واسعة من القطاع".

وأضاف أن النجاح في الحد من هذه الظاهرة يتطلب تنفيذ حملات جماعية ومكثفة بشكل متزامن في مختلف المناطق، تشمل إزالة الركام، والتخلص من النفايات، ومعالجة مياه الصرف الصحي، بالتوازي مع عمليات المكافحة بالمبيدات.

وفي السياق ذاته، أعلن رئيس بلدية خان يونس، علاء الدين البطة، انطلاق "الحملة الوطنية الكبرى لمكافحة القوارض والجرذان" في المحافظة جنوب قطاع غزة.

وأوضح البطة، في تصريح نشرته البلدية عبر صفحتها الرسمية على "فيسبوك"، أن الحملة تأتي تحت شعار: "معاً نحو بيئة صحية وآمنة"، ضمن جهود الحد من انتشار الأوبئة والآفات والحفاظ على الصحة العامة والبيئة.

وأكد أن البلدية تعمل "بكل طاقاتها من أجل حماية الأحياء والمخيمات والشوارع، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية والتعاون"، مشدداً على أن الحفاظ على نظافة البيئة مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة جميع المواطنين.

كما وأفادت منظمة "الصحة العالمية" بأن هناك نحو 17 ألف حالة مرتبطة بعدوى وأمراض منقولة عبر القوارض والجلد سُجلت في غزة منذ بداية العام، مؤكدة أن هذا الوضع "نتيجة متوقعة لانهيار البيئة المعيشية".

كما ذكرت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق أنها سهلت نقل نحو 90 طنًا من مواد مكافحة الآفات وأكثر من 1000 مصيدة فئران إلى القطاع خلال الأسابيع الماضية، ضمن جهود مشتركة مع أطراف دولية للتعامل مع الأزمة الصحية المتفاقمة.

إنفوجرافيك

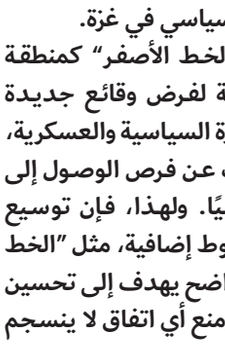

د. إياد إبراهيم القرا

الخط الأصفر".. كيف يوظّف الاحتلال الجغرافيا لتعطيل الاتفاق؟

منذ أن بدأ الاحتلال الإسرائيلي الحديث عن توسيع ما يُسمى "الخط الأصفر" في قطاع غزة، بدا واضحًا أن المسألة تتجاوز البعد الأمني أو الإجراءات العسكرية المؤقتة.

ما يجري في الحقيقة هو محاولة إسرائيلية لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والسياسي في غزة.

فالاحتلال لا يتعامل مع "الخط الأصفر" كمنطقة عازلة، بل كأداة إستراتيجية لفرض وقائع جديدة تمنحه قدرة أكبر على المناورة السياسية والعسكرية، وبخاصة مع ازدياد الحديث عن فرص الوصول إلى اتفاق أو تهدئة طويلة نسبيًا. ولهذا، فإن توسيع المناطق المقيدة وفرض خطوط إضافية، مثل "الخط البرتقالي"، يأتي في سياق واضح يهدف إلى تحسين شروط الاحتلال التفاوضية ومنع أي اتفاق لا ينسجم مع أهدافه السياسية.

عمليًا، تدرك حكومة الاحتلال أن أي اتفاق حقيقي سيُنظر إليه داخليًا باعتباره اعترافًا بالفشل في تحقيق أهداف الحرب، وفي مقدمتها القضاء على المقاومة أو فرض واقع سياسي جديد في قطاع غزة. لذلك تحاول تعويض هذا الفشل عبر تكريس وقائع ميدانية، تقوم على تقليص المساحات المتاحة للسكان، ودفع مئات آلاف الفلسطينيين نحو مناطق مكتظة ومدمرة تفتقر لأدنى مقومات الحياة.

هذه السياسة لا تنفصل عن استراتيجية الضغط الشامل التي يتبعها الاحتلال منذ بداية الحرب؛ فالقصف، والتجويع، والحصار، وتدمير البنية التحتية، وتحريك الخطوط العسكرية، كلها أدوات تُستخدم ضمن معادلة واحدة هدفها إنهاك المجتمع الفلسطيني وتحويل المعاناة الإنسانية إلى وسيلة ابتزاز سياسي.

وفي الوقت الذي يحاول فيه الاحتلال تسويق خطواته باعتبارها "ضرورات أمنية"، فإن الوقائع على الأرض تكشف بوضوح أن الهدف الحقيقي هو تعطيل أي مسار يؤدي إلى تثبيت وقف إطلاق النار أو الوصول إلى تفاهمات مستقرة. فكلما اقتربت المفاوضات من تحقيق تقدم نسبي، يلجأ الاحتلال إلى التصعيد الميداني، أو فرض خرائط جديدة، أو توسيع مناطق السيطرة العسكرية، في محاولة لإعادة خلط الأوراق ورفع سقف شروطه.

كما أن تحريك "الخط الأصفر" يحمل رسائل موجهة إلى الداخل الإسرائيلي أيضًا.

فحكومة نتنياهو، التي تواجه أزمة ثقة متصاعدة وفشلًا متراكمًا في إدارة الحرب، تحتاج إلى إظهار صورة "التحكم والسيطرة" أمام جمهورها، حتى لو كان ذلك على حساب المدنيين الفلسطينيين وحياتهم اليومية.

لكن على الرغم من القسوة الهائلة لهذه السياسات، فإنها تعكس في جوهرها أزمة إسرائيلية أكثر مما تعكس حالة قوة.

فبعد شهور طويلة من الحرب والدمار، لم يتمكن الاحتلال من تحقيق الحسم الذي وعد به، ولم ينجح في إنهاء حالة المقاومة أو فرض الاستسلام السياسي على غزة. ولهذا انتقل إلى سياسة الاستنزاف الجغرافي والإنساني بديلا عن الحسم العسكري المباشر.

"الخط الأصفر أصبح عنوانًا لسياسة إسرائيلية تقوم على استخدام الجغرافيا سلاحا، وتحويل الحصار والتجويع والتهجير إلى أدوات تفاوض وضغط سياسي.

ومع ذلك، فإن التجربة أثبتت أن هذه السياسات، بالرغم من آثارها الكارثية، لم تنجح حتى الآن في كسر الإرادة الفلسطينية أو فرض المعادلات التي يسعى الاحتلال إلى تكريسها.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN